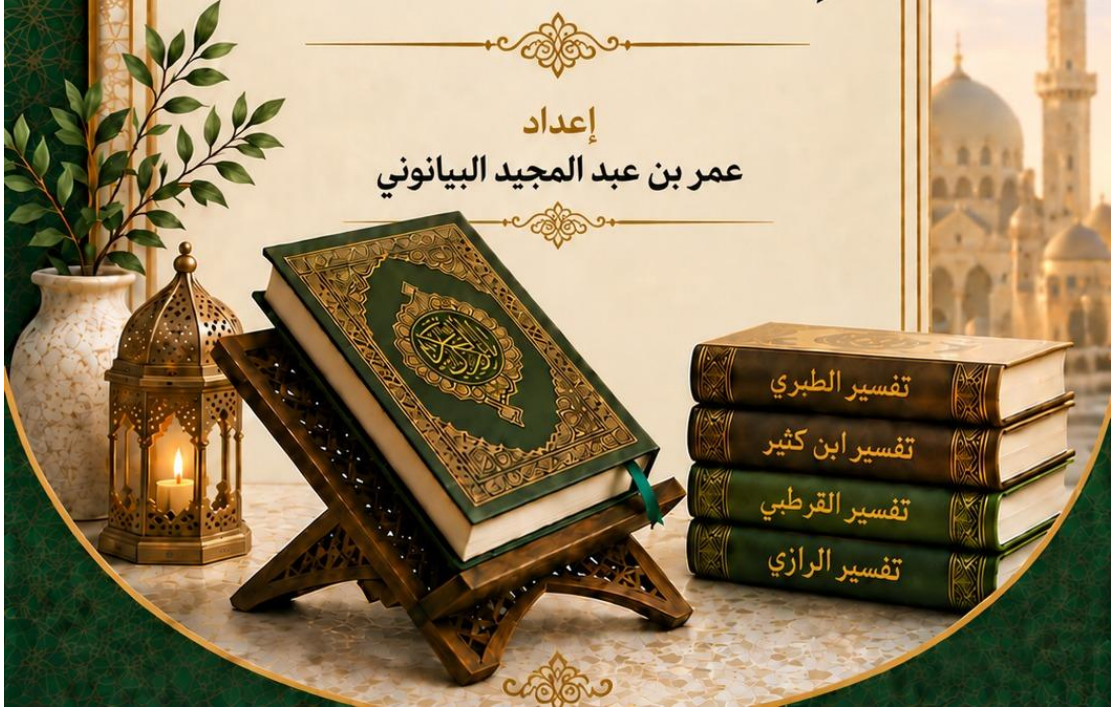
قواعد عند المفسرين 24

قَواعِدُ الحالِ عِندَ المُفَسرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني



قَواعدُ الحَالِ عِندَ المُفَسِّرين

إعداد

عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَن أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَن أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم، وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجي الظُّلَم، أما بعد.

فهذا هو الجزء الرابع والعشرون من سلسلة: قواعد عند المفسرين، وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين، والجزء الثاني: قواعد النفي والإثبات عند المفسرين، والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين، والجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين، والجزء الخامس: قواعد العطف عند المفسرين، والجزء السادس: قواعد الإضمار والإظهار عند المفسرين، والجزء السابع: قواعد الاستفهام عند المفسرين. والجزء الثامن: قواعد الشرط عند المفسرين، والجزء التاسع: قواعد المعرفة والنكرة عند المفسرين. والجزء العاشر: قواعد الضمير عند المفسرين، والجزء الحادي عشر: قواعد الموصول عند المفسرين، والجزء الثاني عشر: قواعد الظرف عند المفسرين، والجزء الثالث عشر: قواعد الحصر والقصر والاختصاص عند المفسرين، والجزء الرابع عشر: قواعد التوكيد عند المفسرين، والجزء الخامس عشر: قواعد الاستدلال عند المفسرين، والجزء السادس عشر: قواعد العام والخاص عند المفسرين، والجزء السابع عشر: قواعد العامل والمعمول عند المفسرين، والجزء الثامن عشر: قواعد المسند والمسند إليه عند المفسرين، والجزء التاسع عشر: قواعد المصدر عند المفسرين، والجزء العشرون: قواعد الحذف عند المفسرين، والجزء الواحد والعشرون: قواعد الإفراد والتثنية والجمع عند المفسرين، و الجزء الثاني والعشرون، والجزء الثالث والعشرون: قواعد التمييز عند المفسرين، وهذا هو الجزء الرابع والعشرون: قواعد الحال عند المفسرين.

وقد بحثت في ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد التي تتعلق بالحال عند المفسرين.

ولقد وصلت القواعد التي استخرجتُها من كلام المفسِّرين إلى أربع وسبعين قاعدة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأول: الحال في اللغة العربية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى الحال في اللغة

المبحث الثاني: معنى الحال في الاصطلاح

الفصل الثاني: قواعدُ الحال عند المفسِّرين، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في الحال

المبحث الثاني: قواعد في العامل والحال

المبحث الثالث: قواعد في الحال وصاحب الحال

المبحث الرابع: قواعد في واو الحال

المبحث الخامس: قواعد في النكرة والحال

المبحث السادس: قواعد في المضاف والحال

المبحث السابع: قواعد في الحال والجملة

المبحث الثامن: قواعد في الحال المؤكدة

...

الفصل الثاني: قواعد الحال عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في الحال

١. قاعدة: (الْحَالُ كَالْخَبَرِ تَتَعَدَّدُ بِدُونِ عَطْفٍ)

٢. قاعدة: (الحالُ يُستَغنى عنها غالباً)

٣. قاعدة: (قَد تُحذَفُ الحَالُ)

٤. قاعدة: (الحالُ صفةٌ في المعنى)

٥. قاعدة: (شَأنُ الحَالِ الوَارِدَةِ بَعدَ المُفرَدَاتِ أَن تَعُودَ إِلَى جَمِيعِهَا)

٦. قاعدة: (الأصلُ في الحَالِ التي ليسَت للتَّوكيدِ أن تكونَ منتقلةً)

٧. قاعدة: (الحَالُ والنَّعتُ والخَبَرُ أصلُها أَن تكونَ مفردةً فما قَرُب منها كان أَولى)

٨. قاعدة: (مِن أنواعِ الحَالِ: الحَالُ المُوَطِّئَةُ)

٩. قاعدة: (أَكثَرُ مَا يُستَعمَلُ (كَافَّةً) فِي الكَلَامِ أَنَّهُ حَالٌ مِن اسمٍ قَبلَهُ)

١٠. قاعدة: (الحالُ أكثرُ أمرِها أنها لِمَا يَنتقلُ ويتغيَّرُ، وقد تَأتي لِمَا لا ينتقلُ ولا يتغيَّرُ)

١١. قاعدة: (الحَالُ في أكثرِ أحوالِها إنَّما تَكُونُ لِمَا يُمكِنُ أن يكونَ ويُمكِنُ أن لا يكونَ)

١٢. قاعدة: (المَصدَرُ يَجِيء حَالاً إِذَا كَانَ ظَاهِراً تَأوِيلُهُ بِاسمِ الفَاعِلِ، وَهُوَ يَرجِعُ إِلَى الإِخبَارِ بِالمَصدَرِ لِقَصدِ المُبَالَغَةِ)

١٣. قاعدة: (الْحَالُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَرْجِعُ إِلَى كِلْتَيْهِمَا لَا سِيَّمَا إِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ)

١٤. قاعدة: (قد يأتي الحَالُ مِن اسمِ الإشارةِ؛ لأنَّ اسمَ الإِشَارَةِ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ)

١٥. قاعدة: (كَثُرَ مَجِيءُ الحَالِ مِنِ اسمِ الإِشَارَةِ؛ لأَنَّ الإِشَارَةَ بُنِيَت عَلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ مُشَاهَدٌ، فَيَقتَضِي أَنَّهُ مُستَحضَرٌ فِي الذِّهنِ بِمُجمَلِ كُلِّيَّاتِهِ وَمَا جَرَّبُوهُ مِنهُ وَعَرَفُوهُ، كَأَنَّهُ أَمرٌ مَحسُوسٌ)

١٦. قاعدة: (لَا يَقَعُ الحَالُ مِن شَيئَينِ إِلَّا إِذَا كَانَ اللفظُ يَحتَمِلُهُمَا، وَاعتِبَارُ ذَلِكَ بِجَعلِ ذَوِي الحَالِ مُبتَدَأَينِ، وَالإِخبَارِ بِتِلكَ الحَالِ عَنهُمَا، فَمَتَى صَحَّ ذَلِكَ صَحَّتِ الحَالُ، وَمَتَى امتَنَعَ امتَنَعَت)

١٧. قاعدة: (امْتِنَاعُ اقْتِرَانِ جُمْلَةِ الْحَالِ بِعَلَامَةِ الِاسْتِقْبَالِ فِي الْإِثْبَاتِ أَوِ النَّفْيِ مَذْهَبٌ بَصْرِيٌّ)

١٨. قاعدة: (سُمِّيَتْ الْحَالُ حَالاً لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا ثُبُوتُ وَصْفٍ فِي الْحَالِ وَهَذَا يُنَافِي اقْتِرَانَهَا بِعَلَامَةِ الِاسْتِقْبَالِ)

١٩. قاعدة: (مَعْنَى الْحَالِ الْمُقَدَّرَةِ أَنَّهَا مُقَدَّرٌ حُصُولُهَا غَيْرَ حَاصِلَةٍ الْآنَ وَالْمُقَدَّرُ هُوَ النَّاطِقُ بِهَا، وَهِيَ وَصْفٌ لِصَاحِبِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَقَيْدٌ لِعَامِلِهَا كَيْفَمَا كَانَ)

المبحث الثاني: قواعد في العامل والحال

٢٠. قاعدة: (الحَالُ لا يَتَقدَّمُ على العِامل إذا كانَ لا يَنصرفُ)

٢١. قاعدة: (قد يكونُ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الفِعلِ)

٢٢. قاعدة: (قد يكونُ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الإشارة أو الظرف)

٢٣. قاعدة: (الظَّرفُ لا يَعمَلُ في الحَالِ متقدمة كما يَعمَلُ في الظَّرفِ مُتَقَدِّماً)

٢٤. قاعدة: (إذا كانَ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الفِعلِ لا الفعل لم يجز تقديمُ الحَالِ عليه)

٢٥. قاعدة: (الحَالُ لا يَتَقَدَّمُ على العَامِلِ المَعنَوِي)

٢٦. قاعدة: (الأكثرُ أن يَكُونَ العَامِلُ في الحَالِ هو العَامِلُ في صاحبِهَا)

٢٧. قاعدة: (المَجرُورُ وَالظَّرفُ إِذَا وَقَعَا حَالَينِ كَانَ العَامِلُ مَحذُوفاً)

٢٨. قاعدة: (الحَالُ لا بُدَّ أن يَعمَلَ فيها ما يَعمَلُ في صَاحِبِهَا)

٢٩. قاعدة: (العاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبها)

٣٠. قاعدة: (الأصلُ أنَّه لا يُفصَلُ بين العَامِلِ فِي الحَالِ وَبَينَ الحَالِ بِأَجنَبِيٍّ)

٣١. قاعدة: (الحَالُ قد تَعمَلُ فيها حُرُوفُ الجرِّ إذا عَمِلَت في ذي الحَالِ)

٣٢. قاعدة: (عَامِلُ الحَالِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَحصُلُ مَعنَاهُ فِي أَزمِنَةٍ، وَكَانَتِ الحَالُ مُقَارِنَةً لِبَعضِ أَزمِنَةِ عَامِلِهَا، فَهِيَ جَدِيرَةٌ بِأَن تَكُونُ مُقَارِنَةً)

٣٣. قاعدة: (قد يَكُونُ العَامِلُ فِي الحَالِ مَا فِي حَرفِ الجَرِّ مِن شَوبِ الفِعلِ)

المبحث الثالث: قواعد في الحال وصاحب الحال

٣٤. قاعدة: (الأصلُ أنَّه لا يُفصَلُ بَينَ الحَالِ وصَاحِبِها بِأجنبيٍّ)

٣٥. قاعدة: (إذا كان صاحبُ الحالِ مَحصُوراً وجبَ تَقديمُ الحَالِ عَلَيه)

٣٦. قاعدة: (لا بدَّ أن يَعودَ مِنَ الجُملةِ التي هي حالٌ، ضميرٌ على صاحبِ الحَالِ)

٣٧. قاعدة: (قد يَكُونُ الجَارُّ والمجرورُ في موضعِ الحَالِ محتملاً ضميراً مِن صَاحبِ الحالِ)

٣٨. قاعدة: (جُملَةُ الحَالِ، إِذَا كَانَت جُملَةً اسمِيَّةً، فَإِمَّا أَن تَكُونَ مُنحَلَّةً إِلَى مُفرَدَينِ: أَحَدُهُمَا وَصفُ صَاحِبِ الحَالِ، فَهَذِهِ تَجَرُّدُهَا عَنِ الوَاوِ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ فَصِيحَ الكَلَامِ أَن يُجَاءَ بِالحَالِ مُفرَدَةً إِذ لَا دَاعِيَ لِلجُملَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ اسمِيَّةً فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى وَصفِ صَاحِبِ الحَالِ، وَفِيهَا ضَمِيرُ صَاحِبِ الحَالِ، فَخُلُوُّهَا عَنِ الوَاوِ حَسَنٌ)

المبحث الرابع: قواعد في واو الحال

٣٩. قاعدة: (قد تُحذَفُ وَاوُ الحالِ عِندَ أمنِ اللبسِ)

٤٠. قاعدة: (واوُ الحَالِ قَلَّ ما تَصحَبُ الأفعالَ)

٤١. قاعدة: (واوُ الحَالِ هي واوُ العَطفِ استُعِيرَت لِلوَصلِ)

٤٢. قاعدة: (قَد تَدخَلُ واوُ الحَالِ على الجملةِ مِن الفعلِ والفاعلِ، والمعروفُ منها دخولُها على المُبتدأ والخبرِ)

٤٣. قاعدة: (الوَاوُ مَعَ (لَو) الوَصلِيَّةِ وَاوُ الحَالِ وَلَيسَ وَاوَ العَطفِ)

٤٤. قاعدة: (المُضَارِعَ الوَاقِعُ حَالاً لَا يَدخُلُ عَلَيهِ وَاوُ الحَالِ إِلَّا فِيمَا شَذَّ)

٤٥. قاعدة: (من مُسَوِّغَاتِ الِابتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ: وَاوُ الحَالِ)

٤٦. قاعدة: (المُضَارِعُ المَنفِيُّ بِلَا لَا تَدخُلُ عَلَيهِ وَاوُ الحَالِ وإن وَرَدَ ما يُوهم ذلك يُؤَوَّل)

٤٧. قاعدة: (واوُ الحالِ علامتُها أن يَصلُحَ موضِعها (إذ))

٤٨. قاعدة: (المضارعُ المثبتُ لا تباشِرُه واوُ الحال، فإن وَرَدَ ما ظاهرُه ذَلك يُؤَوَّلُ)

٤٩. قاعدة: (إِذَا دَخَلَ عَلَى أَدَاةِ الشَّرطِ وَاوُ الحَالِ لَم يُحتَج إِلَى جَوَابٍ)

٥٠. قاعدة: (وَاوُ الحَالِ الدَّاخِلَةُ عَلَى الجُملَةِ الِاسمِيَّةِ مُغنِيَةٌ عَن ضَمِيرِ صَاحِبِهَا)

المبحث الخامس: قواعد في النكرة والحال

٥١. قاعدة: (الحالُ لا يكونُ مِن نكرةٍ في غَالبِ الأمرِ)

٥٢. قاعدة: (الصَّحِيحُ أنَّ الحالَ تَأتِي مِنَ النَّكِرَةِ)

٥٣. قاعدة: (إن جئتَ بِالنَّكِرَةِ بَعدَ المَعرِفةِ نصبتَه عَلى الحَالِ)

٥٤. قاعدة: (إِذَا وُصِفَ النَّكرةُ تَخَصَّصَ فصَحَّ انتصابُ الحَالِ عَنه)

المبحث السادس: قواعد في المضاف والحال

٥٥. قاعدة: (الحالُ تجيءُ من المضافِ إليهِ قياساً في ثلاثةِ مواضعَ، أحدها: أن يكونَ المضافُ عاملاً عملَ الفعلِ، الثاني: أن يكون جزءاً، الثالث: أن يكونَ كالجزءِ)

٥٦. قاعدة: (قد تأتي الحَالُ مِنَ المُضَافِ إليه إذا كانَ المضافُ جزئَه)

٥٧. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنَّ المضاف مصدرٌ)

٥٨. قاعدة: (إذا كان الحالُ من المضافِ إليه والمضاف مصدرٌ، فمِن شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقعِ موقعَ الفعلِ أَن ينحلَّ لحرفٍ مصدريٍ)

٥٩. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنَّه فاعلٌ معنًى)

٦٠. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنه مفعولٌ في المعنى)

المبحث السابع: قواعد في الحال والجملة

٦١. قاعدة: (الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ)

٦٢. قاعدة: (الحَالُ لا بُدَّ فيه مِن ذِكرٍ يَعُودُ إلى ذي الحَالِ مَتَى كانت جملةً)

٦٣. قاعدة: (جُملَةُ الحَالِ المُضَارِعَةِ المُفتَتَحَةِ بِحَرفِ نَفيٍ يَجُوزُ اقتِرَانُهَا بِالوَاوِ وَعَدَمه)

٦٤. قاعدة: (مَتَى دَارَ الأَمرُ بَينَ أَن يَكُونَ الحَالُ مُفرَداً أَو جُملَةً، كَانَ تَقدِيرُ المُفرَدِ أَجوَدَ)

٦٥. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ دَلَالَتُهَا عَلَى الهَيئَةِ أَقوَى مِن دَلَالَةِ الحَالِ المُفرَدَةِ)

٦٦. قاعدة: (اجتِمَاعُ الوَاوِ وَالضَّمِيرِ فِي الجُملَةِ الِاسمِيَّةِ الوَاقِعَةِ حَالاً أَكثَرُ مِنَ انفِرَادِ الضَّمِيرِ)

٦٧. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ المَنفِيَّةُ بِـ(لَم) المُشتَمِلَةِ عَلَى ضَمِيرِ ذِي الحَالِ، يَجُوزُ دُخُولُ الوَاوِ عَلَيهَا، وَعَدَمُ دُخُولِهَا)

٦٨. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ تَستَغنِي بِالضَّمِيرِ عَنِ الوَاوِ وَبِالوَاوِ عَنِ الضَّمِيرِ، فَإِذَا كَانَت فِي مَعنَى الصِّفَةِ لِصَاحِبِهَا اشتَمَلَت عَلَى ضَمِيرِهِ أَو ضَمِيرِ سَبَبِيِّهِ فَاستَغنَت عَنِ الوَاوِ، وَإِلَّا وَجَبَتِ الوَاوُ، إِذ لَا رَابِطَ حِينَئِذٍ غَيرُهَا)

المبحث الثامن: قواعد في الحال المؤكدة

٦٩. قاعدة: (قَد تَكُونُ الحَالُ مُؤَكِّدَةً)

٧٠. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ هِيَ الآتِيَةُ عَلَى حَالٍ واحدة عكس المُبَيِّنَةِ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُنتَقِلَةً وَهِيَ لِتَأكِيدِ الفِعلِ)

٧١. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ تَقَعُ مع الأسماءِ في غيرِ الإشارةِ)

٧٢. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ لَا يَكُونُ العَامِلُ فِيهَا النَّصبَ شَيئاً مِنَ الجُملَةِ السَّابِقَةِ قَبلَهَا، وَإِنَّمَا يَنتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضمَرٍ)

٧٣. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ لِمَضمُونِ الجُملَةِ هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى مَعنًى مُلَازِمٍ لِلمُسنَدِ إِلَيهِ الحُكمُ، أَو شَبِيهٍ بِالمُلَازِمِ)

٧٤. قاعدة: (الأصلُ أنه لا يصحُّ أن تكونَ الحالُ مُؤَكِّدَةً لِلجُملَةِ الفِعلِيَّةِ)

الفصل الأول: الحال في اللغة العربية

المبحث الأول: الحال في اللغة

(الحَاءُ وَالوَاوُ وَاللامُ أَصلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَحَرُّكٌ فِي دَورٍ. فَالحَولُ العَامُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحُولُ، أَي يَدُورُ. وَيُقَالُ حَالَتِ الدَّارُ وَأَحَالَت وَأَحوَلَت: أَتَى عَلَيهَا الحَولُ. وَأَحوَلتُ أَنَا بِالمَكَانِ وَأَحَلتُ، أَي أَقَمتُ بِهِ حَولاً. يُقَالُ حَالَ الرَّجُلُ فِي مَتنِ فَرَسِهِ يَحُولُ حَولاً وَحُؤُولاً، إِذَا وَثَبَ عَلَيهِ، وَأَحَالَ أَيضاً. وَحَالَ الشَّخصُ يَحُولُ، إِذَا تَحَرَّكَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُتَحَوِّلٍ عَن حَالَةٍ. وَمِنهُ قَولُهُم استَحَلتُ الشَّخصَ، أَي نَظَرتُ هَل يَتَحَرَّكُ. وَالحِيلَةُ وَالحَوِيلُ وَالمُحَاوَلَةُ مِن طَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ القِيَاسُ الَّذِي ذَكَرنَاهُ; لِأَنَّهُ يَدُورُ حَوَالَيِ الشَّيءِ لِيُدرِكَهُ. قَالَ الكُمَيتُ:

وَذَاتِ اسمَينِ وَالأَلوَانُ شَتَّى ... تُحَمَّقُ وَهِيَ بَيِّنَةُ الحَوِيلِ

ذَاتُ اسمَينِ: رَخمَةٌ ; لِأَنَّهَا رَخمَةٌ وَأَنُوقٌ. تُحَمَّقُ وَهِيَ ذَاتُ حِيلَةٍ ; لِأَنَّهَا تَكُونُ بِأَعَالِي الجِبَالِ، وَتَقطَعُ فِي أَوَّلِ القَوَاطِعِ وَتَرجِعُ فِي أَوَّلِ الرَّوَاجِعِ وَتُحِبُّ وَلَدَهَا وَتَحضُنُ بَيضَهَا، وَلَا تُمَكِّنُ إِلَّا زَوجَهَا. وَالحُوَلَاءُ: مَا يَخرُجُ مِنَ الوَلَدِ ; وَهُوَ مُطِيفٌ) [1].

(الحال: في اللغة نهاية الماضي وبداية المستقبل) [2].

---

(١) . مقاييس اللغة ٢: ١٢١.

(٢) . التعريفات للجرجاني: ٨١.

المبحث الثاني: الحال في الاصطلاح

(وفي الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائماً، والحال عند أهل الحق: معنى يرد على القلب من غير تصنع، ولا اجتلاب، ولا اكتساب، من طرب، أو حزن، أو قبض، أو بسط، أو هيبة، ويزول بظهور صفات النفس، سواء يعقبه المثل أو لا، فإذا دام وصار ملكاً يسمى: مقاماً؛ فالأحوال مواهب، والمقامات مكاسب، والأحوال تأتي من عين الجود، والمقامات تحصل ببذل المجهود.

الحال المؤكدة: هي التي لا ينفك ذو الحال عنها ما دام موجوداً غالباً، نحو: زيد أبوك عطوفاً. الحال المنتقلة: بخلاف ذلك) [1].

(وَالحَال عِند النُّحَاة مَا يبين هَيئَة الفَاعِل أَو المَفعُول بِهِ وَالحَال بِهَذَا المَعنى تستَعمل مؤنثاً) [2].

---

(1) . التعريفات للجرجاني: ٨١.

(2) . دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) ٢: ٤.

الفصل الثاني: قواعد الحال عند المفسرين

المبحث الأول: قواعد عامة في الحال

١. قاعدة: (الْحَالُ كَالْخَبَرِ تَتَعَدَّدُ بِدُونِ عَطْفٍ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْها) [الروم: ٣٠] قال: (و(فِطْرَتَ اللَّهِ) بدل من (حَنِيفاً) بدل اشتمال فهو في معنى الحال من الدين أيضاً، وهو حال ثانية فإن الحال كالخبر تتعدد بدون عطف على التحقيق عند النحاة.

وهذا أحسن لأنه أصرح في إفادة أن هذا الدين مختص بوصفين هما: التبرؤ من الإشراك، وموافقته الفطرة، فيفيد أنه دين سمح سهل لا عنت فيه. ونظيره قوله تعالى: (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً قَيِّماً) [الكهف: ١، ٢] أي الدين الذي هو فطرة الله لأن التوحيد هو الفطرة، والإشراك تبديل للفطرة) [١].

٢. قاعدة: (الحالُ يُستَغنى عنها غالباً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جل وعلا: ((وَدَّ كَثِيرٌ مِّن أَهلِ الكتاب لَو يَرُدُّونَكُم) [البقرة: ١٠٩] قال: (الكلامُ في «لو» كالكلامِ فيها عندَ قوله: (يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ) [البقرة: ٩٦]، فمَن جَعَلَهَا مصدريةً هناك جعَلها كذلك هنا، وقال: هي مفعولُ «يَوَدُّ»، أي: وَدَّ كثيرٌ رَدَّكم. ومَن أبى جَعَلَ جوابَها محذوفاً تقديرُه: لو يَرُدُّونَكم كفاراً لَسُرُّوا - أو فرحوا - بذلك، وقال بعضُهم: تقديرُه: لو يَرُدُّونكم كفاراً لَوَدُّوا ذلك، فَوَدَّ دالَّةٌ على الجوابِ وليسَت بجوابٍ لأنَّ «لو» لا يتقدَّمُها جوابُها كالشرط. وهذا التقديرُ الذي قَدَّره

---

(١). التحرير والتنوير ٢١: ٨٩.

هذا القائلُ فاسدٌ؛ وذلك أنَّ «لو» حرفٌ لما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه فَيَلزَمُ مِن تقديرِه ذلك أن وَدَادَتَهُم ذلك لم تَقَع، لأن الموجَبَ لفظاً منفيٌّ معنىً، والغرضُ أن ودَادَتَهم ذلك واقعةٌ باتفاقٍ، فتقديرُ: لَسُرُّوا ونحوِه هو الصحيحُ. و «يَرُدُّ» هنا فيه قولان، أحدُهما – وهو الواضحُ – أنها المتعديةُ لمفعولين بمعنى صَيَّر، فضميرُ المخاطبين مفعولٌ أَوَّلُ، و «كفاراً» مفعولٌ ثانٍ.

وجَعَلَ أبو البقاء «كفاراً» حالاً من ضميرِ المفعولِ على أنَّها المتعديةُ لواحدٍ، وهو ضعيفٌ لأنَّ الحالَ يُستَغنى عنها غالباً، وهذا لا بُدَّ منه.

و «مِن بعدِ» متعلِّقٌ بيَرُدُّونكم، و «مِن» لابتداءِ الغاية) [1].

٣. قاعدة: (قَد تُحذَفُ الحَالُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (حذف الحال، كقوله تعالى: (وَالمَلائِكَةُ يَدخُلُونَ عَلَيهِم مِن كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيكُم بِما صَبَرتُم) [الرَّعد: ٢٣، ٢٤] أي قائلين سلام عليكم.

قال ابن أبي الربيع: اعلم أن العرب قد تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه فتقول قتلته صبرا وأتيته ركضا، قال تعالى: (تَزرَعُونَ سَبعَ سِنِينَ دَأَباً) [يوسف: ٤٧] فدأبا يقدر بالفعل تقديره [تدأبون] في موضع الحال.

قال أبو علي: لا خلاف بين سيبويه وأبي العباس في الحال المحذوف الذي المصدر منصوب به وإنما الخلاف بينهما في القياس فسيبويه يذهب إلى السماع ولا يقيس والأخفش والمبرد يقيسان) [2].

---

(١) . باختصار من الدر المصون ٢: ٦٦.

(٢) . البرهان في علوم القرآن ٣: ١٧٩.

٤. قاعدة: (الحالُ صفةٌ في المعنى)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فقد ذكر عند قوله جلَّ وعلا: (وَهِيَ خَاوِيَةٌ) [البقرة: ٢٥٩] أن فيها خمسةَ أوجهٍ قال: (الخامس: أن تكونَ الجملةُ صفةً لقرية، وهذا ليسَ بمرتضى عندَهم، لأنَّ الواوَ لا تَدخُلُ بين الصفةِ والموصوفِ، وإن كانَ الزمخشري قد أجازَ ذلك في قوله تعالى: (وَمَا أَهلَكنَا مِن قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعلُومٌ) [الحجر: ٤] فَجَعَل «ولَهَا كتابٌ» صفةً، قال: «وتوسَّطت الواوُ إيذاناً بإلصاق الصفة بالموصوف» وهذا مذهبٌ سبقه إليه أبو الفتح ابن جني في بعضِ تصانيفِه، وفيه ما تقدَّم، وكأنَّ الذي سَهَّل ذلك تشبيهُ الجملة الواقعة صفةً بالواقعَةِ حالاً، لأنَّ الحالَ صفةٌ في المعنى. ورتَّب أبو البقاء جَعلَ هذه الجملة صفةً لقرية على جوازِ جَعلِ «على عروشها» بدلاً من «قرية» على إعادةِ حرفِ الجر ورتَّب جَعلَ «وهي خاويةٌ» حالاً من العروش أو من القرية أو مِن «ها» المضافِ إليها على جَعلِ «على عروشها» صفةً للقرية، وهذا نصُّه قد ذكرتُه ليتضِحَ لك، فإنه قال: «وقيل هو بدلٌ من القرية تقديرُه: مَرَّ على قرية على عروشها أي: مَرَّ على عروش القرية، وأعادَ حرفَ الجر مع البدلِ، ويجوز أن يكونَ» على عروشها «على هذا القول صفةً للقريةِ لا بدلاً، تقديرُه: على قريةٍ ساقطةٍ على عروشها، فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ» وهي خاويةٌ «حالاً من العروشِ وأن تكونَ حالاً من القرية لأنها قد وُصِفَت، وأن تكونَ حالاً من (ها) المضافِ إليه، وفي هذا البناءِ نظرٌ لا يخفى) [١].

---

(١). الدر المصون ٢: ٥٥٨.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المَهدِ وَكَهلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ) [آل عمران: ٤٦] قال: (قولُه: (وَيُكَلِّمُ) وقوله: (مِنَ الصالحين) فهذه أربعةُ أحوالٍ انتصبَت عن قوله «بكلمة»، وإنما ذَكَّره الحالَ حَملاً على المعنى، إذ المرادُ بها الولَدُ والمُكَوَّن، كما ذكَّر الضميرَ في «اسمهُ»، فالحالُ الأولى جِيء بها على الأصلِ اسماً صريحاً، والباقيةُ في تأويلِهِ: فالثانيةُ جار ومجرور، وأُتِيَ بها هكذا لِوُقوعِها فاصلةً في الكلامِ، ولو جِيءَ بها اسماً صريحاً لفاتَ مناسبةُ الفواصلِ، والثالثة جملةٌ فعليةٌ، وعطفُ الفعلِ على الاسمِ لتأويله به وهو كقولِهِ تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوا إِلَى الطير فَوقَهُم صَافَّاتٍ وَيَقبِضنَ) [الملك: ١٩] أي: وقابضاتٍ، ومثلُه في عَطفِ الاسمِ على الفعلِ لأنه في تأويلِهِ قولُ النابغة:

فأَلفَيتُه يوماً يُبيرُ عدوَّه ... وبَحرَ عطاءٍ يَستَخِفُّ المعابِرا

ويقرب منه:

باتَ يُغَشِّيها بعَضبٍ باتِرٍ ... يَقصِدُ في أَسوُقِها وجائِرُ

إذ المعنى: مبيراً عدوَّه، وقاصدٍ، وجاءَ بالثالثةِ فعليةً لأنَّها في رتبتِها، إذ الحالُ وصفٌ في المعنى، وقد تقدَّم أنه إذا اجتمع صفاتٌ مختلفة في الصراحةِ والتأويلِ قُدِّم الاسمُ ثم الظرفُ أو عديلُه ثم الجملةُ، فكذا فَعَل هنا، قَدَّم الاسمَ وهو «وجيهاً» ثم الجارَّ والمجرورَ ثم الفعلَ، وأتى به مضارِعاً لدلالتِهِ على التجدُّد وقتاً فوقتاً، بخلافِ الوجاهةِ فإنَّ المرادَ ثبوتُها واستقرارُها والاسمُ مكتفٍّ بذلك، والجارُّ قريبٌ من المفردِ فلذلك ثَنَّى به إذ المقصودُ ثبوتُ تقريبه. والتضعيفُ في «المقرَّبين» للتعديةِ لا للمبالغةِ لِمَا تقدَّم من أنَّ التضعيفَ للمبالغةِ لا يُكسِبُ الفعلَ مفعولاً، وهذا قد أَكسَبَهُ مفعولاً كما ترى بخلافِ: «قَطَّعتُ الأثوابَ» فإنَّ التعدِّيَ حاصلٌ قبلَ ذلك، وجيء بالرابعةِ بقوله (مِنَ الصالحين) مراعاةً للفاصلةِ

كما تقدَّم في «المقرَّبين» والمعنى: أنَّ الله يُبَشِّرك بهذه الكلمةِ موصوفةً بهذه الصفاتِ الجميلةِ) [1].

٥. قاعدة: (شَأنُ الحَالِ الوَارِدَةِ بَعدَ المُفرَدَاتِ أَن تَعُودَ إِلَى جَمِيعِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَوَهَبنا لَهُ إِسحاقَ وَيَعقُوبَ نافِلَةً وَكُلّاً جَعَلنا صالِحِينَ) [الأنبياء: ٧٢] قال: (وانتصب نافلة على الحال التي عاملها وهبنا فتكون حالا من إسحاق ويعقوب شأن الحال الواردة بعد المفردات أن تعود إلى جميعها) [2].

٦. قاعدة: (الأصلُ في الحَالِ التي ليسَت للتَّوكيدِ أن تكونَ منتقلةً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جل وعلا: (فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجارَةُ أُعِدَّت لِلكافِرِينَ) [البقرة: ٢٤] قال: (وقرئ: «أُعتِدَت» من العَتاد بمعنى العُدَّة. وهذه الجملةُ الظاهر أنها لا محلَّ لكونِها مستأنفةً جواباً لمَن قال: لِمَن أُعِدَّت؟ وقال أبو البقاء: «محلُّها النصبُ على الحالِ من (النار)، والعامِلُ فيها (اتقوا) . قيل: وفيه نظرٌ فإنها مُعَدَّةٌ للكافرين اتَّقَوا أم لم يَتَّقُوا، فتكونُ حالاً لازمةً، لكن الأصل في الحال التي ليسَت للتوكيدِ أن تكونَ منتقلةً، فالأَولَى أن تكونَ استئنافاً.

---

(١) . الدر المصون ٣: ١٧٧.

(٢) . التحرير والتنوير ١٧: ١٠٩.

قال أبو البقاء: ولا يجوزُ أن تكون حالاً من الضمير في (وَقُودُها) لثلاثة أشياء أحدها: أنها مضافا إليها، الثاني: أنَّ الحَطَب لا يعمل، يعني أنه اسمٌ جامدٌ، الثالث: الفصلُ بين المصدرِ أو ما يَعمَلُ عَمَلَهُ وبين مَا يَعمَلُ فيه بالخبر وهو الناسُ) [1].

٧ . قاعدة: (الحَالُ والنَّعتُ والخَبَرُ أصلُها أَن تكونَ مفردةً فما قَرُب منها كان أَولى)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فِيهِ آياتٌ بَيِّناتٌ) [آل عمران: ٩٧] قال: (ويجوزُ أَن يكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيء بها بياناً وتفسيراً لبركتِه وهُداه، ويجوزُ أَن تكونَ الحالُ أو الوصفُ على ما مَرَّ تفصيله هو الجارَّ والمجرورُ فقط، و «آياتٌ» مرفوعٌ بها على سبيل الفاعلية، لأنّ الجارَّ متى اعتمد على أشياءَ ذكرتها في أولِ هذا الموضوعِ رَفَع الفاعل، وهذا أَرجَحُ مِن جَعلِها جملةً من مبتدأ وخبر، لأنَّ هذه الأشياءَ أعني الحال والنعت والخبر أصلُها أَن تكونَ مفردةً فما قَرُب منها كان أولى، والجارُّ قريبٌ من المفرد، ولذلك تقدَّم المفردُ ثم الظرف ثم الجملةُ فيما ذَكَرتُ، وعليه الآيةُ الكريمة: (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤمِنٌ مِّن آلِ فِرعَونَ يَكتُمُ إِيمَانَهُ) [غافر: ٢٨] فقدَّم الوصف بالمفرد وهو «مؤمن»، وثَنّى بما قَرُب منه وهو «من آل فرعون»، وثَلَّث بالجملة وهي «يكتم إيمانه»، وقد جاءَ في الظاهر عكسُ هذا، وسأُوضِّح هذه المسألة إن شاء الله عند قوله: (يُحِبُّهُم وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ) [المائدة: ٥٤]) [2].

---

(١) . الدر المصون ١: ٢٠٧.

(٢) . الدر المصون ٣: ٣١٧.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَقَفَّينا عَلى آثارِهِم بِعِيسَى ابنِ مَريَمَ مُصَدِّقاً لِما بَينَ يَدَيهِ مِنَ التَّوراةِ وَآتَيناهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِما بَينَ يَدَيهِ مِنَ التَّوراةِ) [المائدة: ٤٦] قال: ((وَآتَيناهُ) يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أَن تكونَ عطفاً على قوله: (وَقَفَّينَا) فلا يكونُ لها محلٌّ، كما أنا المعطوف عليه لا محلَّ له، ويجوز أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ عطفاً على «مصدقاً» الأول إذا جُعل «مصدقاً» الثاني حالاً مِن «عيسى» أيضاً كما سيأتي، ويجوز ان تكون الجملةُ حالاً وإن لم يكن «مصدقاً» الثاني حالاً من «عيسى» . وقوله: (فِيهِ هُدًى) يجوزُ أَن يكونَ «فيه» وحدَه حالاً من الإِنجيل «، و» هُدى «فاعل به، لأنه لَمَّا اعتمد على ذي الحال رَفَعَ الفاعل، ويجوز أن يكون» فيه «خبراً مقدماً، و» هدى «مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ حال،» ومصدقاً «حالٌ عطفاً على محل» فيه هدى «بالاعتبارين: أعني اعتبار أن يكون» فيه «وحدَه هو الحالَ فعطفتَ هذه الحال عليه، وأن يكون» فيه هدى «جملةً اسميةً محلُّها النصب، و» مصدقاً «عَطفٌ على محلها، وإلى هذا ذهب ابن عطية.

إلا أنَّ هذا مرجوحٌ من وجهين، أحدهما: أنَّ أصلَ الحال أن تكونَ مفردةً والجارُّ أقربُ إلى المفرد من الجمل. الثاني: أنَّ الجملةَ الاسمية والقعة حالاً الأكثرُ أَن تأتيَ فيها بالواوِ وإن كان فيها ضميرٌ، حتى زعم الفراء -وتَبِعه الزمخشري- أنَّ ذلك لا يجوز إلا شاذاً وكونُ (مصدقاً) هذا حالاً مِنَ (الإِنجيل) هو الظاهرُ) [1].

(1) . الدر المصون ٤: ٢٨٣.

٨. قاعدة: (مِن أنواعِ الحَالِ: الحَالُ المُوَطِّئَةُ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جل وعلا: (إلها وَاحِداً) [البقرة: ١٣٣] قال: (فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها أنَّه بدل مِن «إلهك» بدلُ نكرةٍ موصوفةٍ من معرفةٍ كقولِه: (بالناصية نَاصِيَةٍ [كَاذِبَةٍ]) [العلق: ١٥] . والبصريون لا يَشترطون الوصفَ مُستدِلّين بقولِه

فلا وأبيك خيرٍ منك ... إنّي لَيُؤذِيني التَّحَمحُمُ والصَّهيلُ

ف «خيرٍ» بدل من «أبيك»، وهو نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ. والثاني أنه حالٌ من «إلهك» / والعاملُ فيه «نعبدُ»، وفائدةُ البدلِ والحالِ التنصيصُ على أن معبودَهم فَردٌ إذ إضافةُ الشيءِ إلى كثير تُوهم تعدادَ المضافِ، فنصَّ بها على نَفي ذلك الإبهامِ. وهذه الحالُ تسمّى «حالاً موطئةً» وهي أَن تذكرها ذاتاً موصوفةً نحو: جاء زيد رجلاً صالحاً. الثالث: – وإليه نحا الزمخشري – أن يكونَ منصوباً على الاختصاص أي: نريد بإلهك إلهاً واحداً. قال الشيخ: «وقد نَصَّ النحويون على أنَّ المنصوبَ على الاختصاص لا يكون نكرةً ولا مبهماً») [١].

وعند قوله تعالى: (رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ) [النساء: ١٦٥] قال: (فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه بدل من «رسلاً» الأول في قراءة الجمهور، وعَبَّر الزمخشري عن هذا بنصبه على التكرير، كذا فهم عنه الشيخ الثاني: انه منصوبٌ على الحال الموطئة، كقولك: «مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً» ومعنى الموطئة أي: إنَّها ليست مقصودةً، إنما المقصودُ صفتُها، ألا ترى ان الرجولية مفهومة من قولك «بزيد» وإنما المقصودُ وصفُه بالصلاحية) [٢].

---

(١) . الدر المصون ٢: ١٣١.

(٢) . الدر المصون ٤: ١٦١.

٩. قاعدة: (أَكثَرُ مَا يُستَعمَلُ (كَافَّةً) فِي الكَلَامِ أَنَّهُ حَالٌ مِنِ اسمٍ قَبلَهُ)

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادخُلُوا فِي السِّلمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيطانِ) [البقرة: ٢٠٨] قال: (و (كافة) اسم يفيد الإحاطة بأجزاء ما وصف به، وهو في صورة صوغه كصوغ اسم الفاعلة من كف ولكن ذلك مصادفة في صيغة الوضع، وليس فيها معنى الكف ولا حاجة إلى تكلف بيان المناسبة بين صورة لفظها وبني معناها المقصود في الكلام لقلة جدوى ذلك، وتفيد مفاد ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول والإحاطة.

والتاء المقترنة بها ملازمة لها في جميع الأحوال كيفما كان المؤكد بها مؤنثا كان أو مذكرا مفردا أو جمعا، نحو (وَقاتِلُوا المُشرِكِينَ كَافَّةً) [التوبة: ٣٦]، وأكثر ما يستعمل (كافة) في الكلام أنه حال من اسم قبله كما هنا فقوله: «كافة» حال من ضمير ادخلوا أي حالة كونكم جميعا لا يستثنى منكم أحد، وقال ابن هشام في «مغني اللبيب» عند الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس في ذكر الحال من الفاعل ومن المفعول أن (كافة) إذا استعملت في معنى الجملة والإحاطة لا تكون إلا حالا مما جرت عليه، ولا تكون إلا نكرة ولا يكون موصوفها إلا مما يعقل، ولكن الزجاج والزمخشري جوزا جعل كافة حالاً من السلم والسلم مؤنث، وفي «الحواشي الهندية على المغني للدماميني» أنه وقع كافة اسما لغير العاقل وغير حال بل مضافا في كتاب عمر بن الخطاب لآل كاكلة «قد جعلت لآل كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا إبريزا في كل عام» .

واعلم أن تحجير ما لم يستعمله العرب إذا سوغته القواعد تضييق في اللغة وإنما يكون اتباع العرب في استعمالهم أدخل في الفصاحة لا موجبا للوقوف عنده دون تعديه فإذا ورد في القرآن فقد نهض) [1].

١٠. قاعدة: (الحالُ أكثرُ أمرِها أنها لِمَا يَنتقلُ ويتغيَّرُ، وقد تَأتي لِمَا لا ينتقلُ ولا يتغيَّرُ)

(الرَّحمنُ فَسئَل بِهِ خَبِيراً) [الفرقان: ٥٩] قال: (الرحمن: في موضع رفع على اضمار مبتدأ تقديره هو الرحمن، وقيل الرحمن مبتدأ و (فاسأل) الخبر وقيل هو بدل من المضمر في استوى، ويجوز الخفض على البدل من الحي ويجوز النصب على المدح و (خبيرا) نصب بقوله (فاسأل) وهو نعت لمحذوف، كأنه قال: فاسأل عنه انسانا خبيرا، وقد قيل الخبير هو الله لا اله الا هو فيكون التقدير فاسأل عنه مخبراً خبيراً، ولا يحسن أن يكون خبيراً حالاً؛ لأنك إن جعلته حالاً من المضمر في (فاسأل) لم يجز؛ لأن الخبير لا يحتاج أن يسأل غيره عن شيء وإنما يحتاج أن يسأل هو عن الأمور لخبره بها.

فإن جعلته حالاً من المضمر في (به) لم يجز؛ لأن المسؤول عنه وهو الرحمن خبير أبداً والحال أكثر أمرها أنها لما ينتقل ويتغير، فإن جعلتها الحال المؤكدة التي لا تنتقل مثل (وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً) [البقرة: ٩١]، و(وَهذا صِراطُ رَبِّكَ مُستَقِيماً) [الأنعام: ١٢٦] جاز وفيه نظر) [2].

---

(١) . التحرير والتنوير ٢: ٢٧٨.

(٢) . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٥٢٣.

١١. قاعدة: (الحَالُ في أكثرِ أحوالِها إنَّما تَكُونُ لِمَا يُمكِنُ أن يكونَ ويُمكِنُ أن لا يكونَ)

هذه القاعدة مستفادة من مكي القيسي فعند قوله تعالى: (خافِضَةٌ رافِعَةٌ) [الواقعة: ٣] قال: (رفع على إضمار مبتدأ أي هي خافضة رافعة خبر بعد خبر، ومن قرأ بالنصب فعلى الحال من الواقعة وفيه بعد؛ لأن الحال في أكثر أحوالها إنما تكون لما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، والقيامة لا شك في أنها ترفع قوماً إلى الجنة وتخفض آخرين إلى النار لا بد من ذلك، فلا فائدة في الحال، وقد أجاز الفراء على إضمار وقعت خافضة رافعة) [١].

١٢. قاعدة: (المَصدَرُ يَجِيء حَالاً إِذَا كَانَ ظَاهِراً تَأوِيلُهُ بِاسمِ الفَاعِلِ، وَهُوَ يَرجِعُ إِلَى الإِخبَارِ بِالمَصدَرِ لِقَصدِ المُبَالَغَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (حَتَّى إِذا جاءَتهُمُ السَّاعَةُ بَغتَةً قالُوا يَا حَسرَتَنا عَلى مَا فَرَّطنا فِيها) [الأنعام: ٣١] قال: (والبغتة فعلة من البغت، وهو مصدر بغته الأمر إذا نزل به فجأة من غير ترقب ولا إعلام ولا ظهور شبح أو نحوه. ففي البغت معنى المجيء عن غير إشعار. وهو منتصب على الحال، فإن المصدر يجيء حالاً إذا كان ظاهراً تأويله باسم الفاعل، وهو يرجع إلى الإخبار بالمصدر لقصد المبالغة) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (تَدعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفيَةً لَئِن أَنجانا مِن هذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ) [الأنعام: ٦٣] قال: (والتضرع: التذلل، وهو منصوب على الحال

---

(١). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢: ٧١٠.

(٢). التحرير والتنوير ٧: ١٩٠.

مؤولاً باسم الفاعل. والخفية -بضم الخاء وكسرها- ضد الجهر. وقرأه الجمهور بضم -الخاء-. وقرأه أبو بكر عن عاصم -بكسر الخاء- وهو لغة مثل أسوة وإسوة. وعطف خفية على تضرعا إما عطف الحال على الحال كما تعطف الأوصاف فيكون مصدراً مؤولاً باسم الفاعل، وإما أن يكون عطف المفعول المطلق على الحال على أنه مبين لنوع الدعاء، أي تدعونه في الظلمات مخفين أصواتكم خشية انتباه العدو من الناس أو الوحوش) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَتَمَّت كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدقاً وَعَدلاً لَا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ) [الأنعام: ١١٥] قال: (وانتصب (صِدقاً وَعَدلاً) على الحال، عند أبي علي الفارسي، بتأويل المصدر باسم الفاعل، أي صادقة وعادلة، فهو حال من كلمات وهو المناسب لكون التمام بمعنى التحقق، وجعلهما الطبري منصوبين على التمييز، أي تمييز النسبة، أي تمت من جهة الصدق والعدل، فكأنه قال: تم صدقها وعدلها، وهو المناسب لكون التمام بمعنى بلوغ الشيء أحسن ما يطلب من نوعه) [2].

---

(١). التحرير والتنوير ٧: ٢٨١.

(٢). التحرير والتنوير ٨: ١٩.

١٣. قاعدة: (الْحَالُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَرْجِعُ إِلَى كِلْتَيْهِمَا لَا سِيَّمَا إِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ) [الشعراء: ١٢٨] قال: (ولما صار أثر البناء شاغلا عن المقصد النافع للحياة في الآخرة نزل فعلهم المفضي إلى العبث منزلة الفعل الذي أريد منه العبث عند الشروع فيه فأنكر عليهم البناء بإدخال همزة الإنكار على فعل تبنون، وقيد بجملة: تعبثون التي هي في موضع الحال من فاعل تبنون، مع أنهم لما بنوا ذلك ما أرادوا بفعلهم عبثا، فمناط الإنكار من الاستفهام الإنكاري هو البناء المقيد بالعبث، لأن الحكم إذا دخل على مقيد بقيد انصرف إلى ذلك القيد.

وكذلك المعطوف على الفعل المستفهم عنه وهو جملة: وتتخذون مصانع هو داخل في حيز الإنكار ومقيد بجملة الحال المقيد بها المعطوف عليه بناء على أن الحال المتوسطة بين الجملتين ترجع إلى كلتيهما على رأي كثير من علماء أصول الفقه لا سيما إذا قامت القرينة على ذلك) [١].

---

(١). التحرير والتنوير ١٩: ١٦٦.

١٤. قاعدة: (قد يأتي الحَالُ مِن اسمِ الإشارةِ لأنَّ اسمَ الإِشَارَةِ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (هذِهِ ناقَةُ اللهِ لَكُم آيَةً) [الأعراف: ٧٣] قال: (وقوله: (آية) حال من اسم الإشارة في قوله: هذه ناقة الله لأن اسم الإشارة فيه معنى الفعل، واقترانه بحرف التنبيه يقوي شبهه بالفعل، فلذلك يكون عاملا في الحال بالاتفاق، وتقدم عند قوله: (ذلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآياتِ) في سورة آل عمران [٥٨] ، وسنذكر قصة في هذا عند تفسير قوله تعالى: (وَهذا بَعْلِي شَيْخاً) في سورة هود [٧٢] [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (ذلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآياتِ) [آل عمران ٥٨] قال: (وجملة نتلوه حال من اسم الإشارة على حد (وَهذا بَعْلِي شَيْخاً) [هود: ٧٢] وهو استعمال عربي فصيح وإن خالف في صحة مجيء الحال من اسم الإشارة بعض النحاة) [٢].

---

(١) . التحرير والتنوير ٨: ٢١٨.

(٢) . التحرير والتنوير ٣: ٢٦٢.

١٥. قاعدة: (كَثُرَ مَجِيءُ الحَالِ مِن اسمِ الإِشَارَةِ لأَنَّ الإِشَارَةَ بُنِيَت عَلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ مُشَاهَدٌ، فَيَقتَضِي أَنَّهُ مُستَحضَرٌ فِي الذِّهنِ بِمُجمَلِ كُلِّيَّاتِهِ وَمَا جَرَّبُوهُ مِنهُ وَعَرَفُوهُ، كَأَنَّهُ أَمرٌ مَحسُوسٌ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَأَنَّ هَذَا صِراطِي مُستَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُم عَن سَبِيلِهِ) [الأنعام: ١٥٣] قال: (وقوله: (مُستَقِيماً) حال من اسم الإشارة، وحسن وقوعه حالاً أن الإشارة بنيت على ادعاء أنه مشاهد، فيقتضي أنه مستحضر في الذهن بمجمل كلياته وما جربوه منه وعرفوه، وأن ذلك يريهم أنه في حال الاستقامة كأنه أمر محسوس، ولذلك كثر مجيء الحال من اسم الإشارة نحو: (وَهذا بَعلِي شَيخاً) [هود: ٧٢]، ولم يأتوا به خبراً) [١].

١٦. قاعدة: (لَا يَقَعُ الحَالُ مِن شَيئَينِ إِلَّا إِذَا كَانَ اللفظُ يَحتَمِلُهُمَا، وَاعتِبَارُ ذَلِكَ بِجَعلِ ذَوِي الحَالِ مُبتَدَأَينِ، وَالإِخبَارِ بِتِلكَ الحَالِ عَنهُمَا، فَمَتَى صَحَّ ذَلِكَ صَحَّتِ الحَالُ، وَمَتَى امتَنَعَ امتَنَعَت)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادخُلُوا فِي السِّلمِ كَافَّةً) [البقرة: ٢٠٩] قال: (وقوله: فيكون الحال من شيئين، يعني: من الفاعل في ادخلوا، ومن السلم، وهذا الذي ذكره محتمل، ولكن الأظهر أنه حال من ضمير الفاعل، وذلك جائز، يعني: مجيء الحال الواحدة من شيئين، وفي ذلك تفصيل ذكر في النحو وقوله: نحو قوله: (فَأَتَت بِهِ قَومَها تَحمِلُهُ) [مريم: ٢٧] يعني أن تحمله حال من الفاعل المستكن في أتت،

---

(١). التحرير والتنوير ٨: ١٧٣.

ومن الضمير المجرور بالباء، هذا المثال ليس بمطابق للحال من شيئين، لأن لفظ: تحمله، لا يحتمل شيئين، ولا يقع الحال من شيئين إلا إذا كان اللفظ يحتملهما، واعتبار ذلك بجعل ذوي الحال مبتدأين، والإخبار بتلك الحال عنهما، فمتى صح ذلك صحت الحال، ومتى امتنع امتنعت. مثال ذلك قوله:

وَعُلِّقتُ سَلمَى وَهِيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ ... وَلَمَ يَبدُ لِلأَترَابِ مِن ثَديِهَا حَجمُ

صَغِيرَينِ نرعى البهم يا ليت أننا ... إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم

فصغيرين: حال من الضمير في علقت، ومن سلمى، لأنه يصلح أن يقول أنا وسلمى صغيران نرعى البهم، ومثله:

خرجت بها نمشي تجر وراءنا فنمشي حال من التاء في: خرجت، ومن الضمير المجرور في بها، ويصلح أن تقول: أنا وهي نمشي، وهنا لا يصلح أن تكون تحمله خبرا عنهما، لو قلت: هي وهو تحمله لم يصح أن يكون تحمله خبرا، نحو قوله: هند وزيد تكرمه، لأن تحمله وتكرمه لا يصح أن يقدر إلا بمفرد، فيمتنع أن يكون حالا من ذوي حال، ولذلك أعرب المعربون في:

خَرَجتُ بِهَا نَمشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا

نمشي: حالا منهما، وتجر حالا من ضمير المؤنث خاصة، لأنه لو قيل: أنا وهي تجر وراءنا لم يجز أن يكون تجر خبرا عنها، لأن تجر وتحمل إنما يتقدران بمفرد، أي حاملة وجارة، وإذا صرحت بهذا المفرد لم يمكن أن يكون حالا منهما)[1].

(1) . البحر المحيط ٢: ٣٣٩.

١٧. قاعدة: (امْتِنَاعُ اقْتِرَانِ جُمْلَةِ الْحَالِ بِعَلَامَةِ الِاسْتِقْبَالِ فِي الْإِثْبَاتِ أَوِ النَّفْيِ مَذْهَبٌ بَصْرِيٌّ)

١٨. قاعدة: (سُمِّيَتْ الْحَالُ حَالاً لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا ثُبُوتُ وَصْفٍ فِي الْحَالِ وَهَذَا يُنَافِي اقْتِرَانَهَا بِعَلَامَةِ الِاسْتِقْبَالِ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَقالَ إِنِّي ذاهِبٌ إِلى رَبِّي سَيَهْدِينِ) [الصافات: ٩٩] قال: (وجملة (سَيَهْدِينِ) يجوز أن تكون حالاً وهو الأظهر؛ لأنه أراد إعلام قومه بأنه واثق بربه وأنه لا تردد له في مفارقتهم، ويجوز أن تكون استئنافا فعلى الأول هي حال من اسم الجلالة، ولا يمنع من جعل الجملة حالاً اقترانها بحرف الاستقبال، فإن حرف الاستقبال يدل على أنها حال مقدرة، والتقدير: إني ذاهب إلى ربي مقدرا، كما لم يمتنع مجيء الحال معمولا لعامل مستقبل كما في قوله تعالى: (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ) [غافر: ٦٠] وقوله تعالى: (إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيَهْدِينِ) [الشعراء: ٦٢] وقول سعد بن ناشب:

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا ... عَلَيَّ قَضَاءُ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبَا

وامتناع اقتران جملة الحال بعلامة الاستقبال في الإثبات أو النفي مذهب بصري، وهو ناظر إلى غالب أحوال استعمال الحال، وجوازه مذهب كوفي كما ذكره ابن الأنباري في «الإنصاف» ، والحق في جانب نحاة الكوفة. وقد تلقف المذهب البصري معظم علماء العربية وتحير المحققون منهم في تأييده فلجأوا إلى أن علته استبشاع الجمع بين كون الكلمة حالا وبين اقترانها بعلامة الاستقبال. ونبينه بأن الحال ما سميت حالا إلا لأن المراد منها ثبوت وصف في الحال وهذا ينافي اقترانها بعلامة الاستقبال تنافيا في الجملة.

هذا بيان ما وجه به الرضي مذهب البصريين وتبعه التفتازاني في مبحث الحال من شرحه المطول على «تلخيص المفتاح» . وفي مبحث الاستفهام ب

(هل) منه. وقد زيف السيد الجرجاني في «حاشية المطول» ذلك التوجيه في مبحث الحال تزييفا رشيقا.

ويجوز أن تكون جملة سيهدين مستأنفة وبذلك أجاب نحاة البصرة عن تمسك نحاة الكوفة بالآية في جواز اقتران الحال بعلم الاستقبال، فالاستئناف بياني بيانا لسبب هجرته) [1].

١٩. قاعدة: (مَعْنَى الْحَالِ الْمُقَدَّرَةِ أَنَّهَا مُقَدَّرٌ حُصُولُهَا غَيْرَ حَاصِلَةٍ الْآنَ وَالْمُقَدَّرُ هُوَ النَّاطِقُ بِهَا، وَهِيَ وَصْفٌ لِصَاحِبِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَقَيْدٌ لِعَامِلِهَا كَيْفَمَا كَانَ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَبَشَّرْناهُ بِإِسْحاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ) [الصافات: ١١٢] قال: (وانتصب نبيئا على الحال من إسحاق، فيجوز أن يكون حكاية للبشارة فيكون الحال حالا مقدرا لأن اتصاف إسحاق بالنبوءة بعد زمن البشارة بمدة طويلة بل هو لم يكن موجودا، فالمعنى: وبشرناه بولادة ولد اسمه إسحاق مقدرا حاله أنه نبيء، وعدم وجود صاحب الحال في وقت الوصف بالحال لا ينافي اتصافه بالحال على تقدير وجوده لأن وجود صاحب الحال غير شرط في وصفه بالحال بل الشرط مقارنة تعلق الفعل به مع اعتبار معنى الحال لأن غايته أنه من استعمال اسم الفاعل في زمان الاستقبال بالقرينة ولا تكون الحال المقدرة إلا كذلك، وطول زمان الاستقبال لا يتحدد، ومنه ما تقدم في قوله تعالى: (وَيَأْتِينا فَرْداً) في سورة مريم [٨٠].

---

(١). التحرير والتنوير ٢٣: ١٤٧.

واعلم أن معنى الحال المقدرة أنها مقدر حصولها غير حاصلة الآن والمقدر هو الناطق بها، وهي وصف لصاحبها في المستقبل وقيد لعاملها كيفما كان، فلا تحتفل بما أطال به في «الكشاف» ولا بمخالفة البيضاوي له ولا بما تفرع على ذلك من المباحثات) [1].

المبحث الثاني: قواعد في العامل والحال

٢٠. قاعدة: (الحَالُ لا يَتَقدَّمُ على العِامل إذا كانَ لا يَنصرفُ)

هذه القاعدة مستفادة من مكي القيسي فعند قوله تعالى: (مَا فِي بُطُونِ) [الأنعام: ١٣٩] قال: (ما: في موضع رفع بالابتداء، وخبره خالصة، وإنما أنث الخبر لأن ما في بطون الأنعام انعام فحملت التأنيث على المعنى ثم قال ومحرم فذكر حملة على لفظ ما وهذا نادر لا نظير له وإنما يأتي في من وما حمل الكلام على اللفظ أولا ثم على المعنى بعد ذلك وهذا أتى اللفظ أولا محمولا على المعنى ثم حمل على اللفظ بعد ذلك فاعرفه فإنه قليل.

وقيل أنث على المبالغة كراوية وعلامة وقد قرأ قتادة خالصة بالنصب على الحال من المضمر المرفوع في قوله في بطون وخبر ما لذكورنا ولا يجوز أن تكون الحال من المضمر المرفوع في ذكورنا؛ لأن الحال لا يتقدم على العامل عند سيبويه وغيره إذا كان لا ينصرف لو قلت: (زيد قائماً في الدار) لم يجز، وقد أجازه الأخفش، وقد قرأ ابن عباس خالصة بالتذكير ردا على لفظ ما ورفعه بالابتداء ولذكورنا الخبر والجملة خبر ما) [2].

---

(١). التحرير والتنوير ٢٣: ١٦١.

(٢). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٧٢.

٢١. قاعدة: (قد يكونُ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الفِعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَما لَنا لا نُؤمِنُ بِاللهِ وَما جاءَنا مِنَ الحَقِّ وَنَطمَعُ أَن يُدخِلَنا رَبُّنا مَعَ القَومِ الصّالِحِينَ) [المائدة: ٨٤] قال:(ومحل (لا نُؤمِنُ) النصب على الحال، بمعنى: غير مؤمنين، كقولك مالك قائما. والواو في وَنَطمَعُ واو الحال. فإن قلت: ما العامل في الحال الأولى والثانية؟ قلت: العامل في الأولى ما في اللام من معنى الفعل، كأنه قيل: أي شيء حصل لنا غير مؤمنين: وفي الثانية معنى هذا الفعل، ولكن مقيداً بالحال الأولى لأنك لو أزلتها وقلت: وما لنا ونطمع، لم يكن كلاما. ويجوز أن يكون (وَنَطمَعُ) حالا من لا نؤمن، على أنهم أنكروا على نفوسهم أنهم لا يوحدون الله، ويطمعون مع ذلك أن يصحبوا الصالحين، وأن يكون معطوفا على لا نؤمن على معنى: وما لنا نجمع بين التثليث وبين الطمع في صحبة الصالحين، أو على معنى: وما لنا لا نجمع بينهما بالدخول في الإسلام، لأن الكافر ما ينبغي له أن يطمع في صحبة الصالحين) [١].

---

(١). الكشاف ١: ٦٧٠.

٢٢. قاعدة: (قد يكونُ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الإشارة أو الظرف)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري والعكبري، فعند قوله جلَّ وعلا: (ذلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ هُدىً لِلمُتَّقِينَ) [البقرة: ٢] قال: (ومحل (هُدىً لِلمُتَّقِينَ) الرفع، لأنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبر مع (لا رَيبَ فِيهِ) لذلك، أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقدّم خبراً عنه. ويجوز أن ينصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف) [١].

وقال العكبري: (وفي موضعه وجهان: أحدهما: رفع، إما مبتدأ، أو فاعل على ما ذكرنا، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ; أي هو هدى، وإما أن يكون خبرا لذلك بعد خبر.

والوجه الثاني: أن يكون في موضع نصب على الحال من الهاء في فيه ; أي لا ريب فيه هاديا، فالمصدر في معنى اسم الفاعل، والعامل في الحال معنى الجملة تقديره: أحققه هاديا. ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبيه والإشارة الحاصل من قوله ذلك) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (تِلكَ آياتُ الكِتابِ الحَكِيمِ. هُدىً وَرَحمَةً لِلمُحسِنِينَ) [لقمان: ٢. ٣] قال الزمخشري (هُدىً وَرَحمَةً بالنصب على الحال عن الآيات، والعامل فيها: ما في (تلك) من معنى الإشارة. وبالرفع على أنه خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف) [٣].

وعند قوله جلَّ وعلا: (تِلكَ آياتُ اللهِ نَتلُوها عَلَيكَ بِالحَقِّ) [الجاثية: ٦] قال: (تِلكَ إشارة إلى الآيات المتقدّمة، أي: تلك الآيات آيات الله. ونَتلُوها في

---

(١). الكشاف ١: ٣٦.

(٢). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ١٦.

(٣). الكشاف ٣: ٤٨٩.

محل الحال، أي: متلوة عَلَيكَ بِالحَقِّ والعامل ما دل عليه تلك من معنى الإشارة. ونحوه: (هذا بَعلِي شَيخاً)) [1].

٢٣. قاعدة: (الظَّرفُ لا يَعمَلُ في الحَالِ متقدمة كما يَعمَلُ في الظَّرفِ مُتَقَدِّماً)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري، فعند قوله جلَّ وعلا: (قالَ الَّذِينَ استَكبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيها إِنَّ اللهَ قَد حَكَمَ بَينَ العِبادِ) [غافر: ٤٨] قال: (وقرئ. كلا، على التأكيد لاسم إن، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا. أو كلنا فيها. فإن قلت: هل يجوز أن يكون «كلا» حالا قد عمل فِيها فيها؟

قلت: لا لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمه كما يعمل في الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قائما في الدار زيد) [2].

---

(١). الكشاف ٤: ٢٨٥.

(٢). الكشاف ٤: ١٧١.

٢٤. قاعدة: (إذا كانَ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الفِعلِ لا الفعل لم يجز تقديمُ الحَالِ عليه)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله تعالى: (وَهذا صِراطُ رَبِّكَ مُستَقِيماً) [الأنعام: ١٢٦] قال: (قال بعض أهل المعاني: (الإشارة وقع إلى البيان الذي جاء في القرآن، وانتصب (مُستَقِيماً) على الحال والعامل فيه معنى (هذا) وذلك أن (ذا) يتضمن معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد قائماً، معناه: أشير إليه في حال قيامه، وإذا كان العامل في الحال معنى الفعل لا الفعل لم يجز تقديم الحال عليه، لا يجوز قائماً هذا زيد، ويجوز ضاحكاً جاء زيد) [١].

٢٥. قاعدة: (الحَالُ لا يَتَقَدَّمُ على العَامِلِ المَعنَوِي)

هذه القاعدة مستفادة من العكبري والسمين الحلبي، فعند قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ) [آل عمرَان: ٩٧] قال العكبري: (و(حِجُّ البَيتِ) مصدر يقرأ بالفتح والكسر وهما لغتان. وقيل: الكسر اسم للمصدر، وهو مبتدأ، وخبره «عَلَى النَّاسِ» . ولله يتعلق بالاستقرار في على، تقديره: استقر لله على الناس.

ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به، إما حالا، وإما مفعولا، ولا يجوز أن يكون لله حالا؛ لأن العامل في الحال على هذا يكون معنى، والحال لا يتقدم على العامل المعنوي) [٢].

وقال السمين الحلبي: (وعَلَى النَّاسِ: متعلق بما تعلق به الخبر أو بمحذوف وقع حالا من المستتر في الجار والمجرور والعامل فيه الاستقرار.

---

(١). التفسير البسيط ٨: ٤٣١.

(٢). التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٢٨١.

وجوز أن يكون عَلَى النَّاسِ خبرا، ولِلَّهِ متعلق بما تعلق به، ولا يجوز أن يكون حالا من المستكن في الناس؛ لأن العامل في الحال حينئذ يكون معنى، والحال لا يتقدم على العامل المعنوي عند الجمهور، وجوزه ابن مالك إذا كان الحال ظرفا أو حرف جر وعامله كذلك بخلاف الظرف وحرف الجر فإنهما لا يتقدمان على عاملهما المعنوي) [1].

وعند قوله تعالى: (وَلَكُم فِي الأرض مُستَقَرٌّ) [البقرة: ٣٦] قال: (هذه الجملةُ يجوز فيها الوجهان المتقدِّمان في الجملةِ قبلَها من الحاليةِ والاستئنافِ، كأنه قيل: اهبِطوا مُتَعادِينَ ومستحقِّينَ الاستقرارَ. و «لكم» خبرٌ مقدمٌ. و (فِي الأرض) متعلقٌ بما تعَلَّقَ به الخبرُ من الاستقرار. وتعلُّقُه به على وجهين أحدُهما: أنه حالٌ، والثاني: أنه غيرُ حالٍ بل كسائرِ الظروفِ.

ويجوزُ أن يكونَ (فِي الأرض) هو الخبرَ، و «لكم» متعلقٌ بما تَعَلَّقَ به هو من الاستقرارِ، لكن على أنه غيرُ حالٍ، لئلا يلزَمَ تقديمُ الحالِ على عامِلِها المعنوي، على أنّ بعضَ النَّحويين أجاز ذلك إذا كانتِ الحالُ نفسُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ كهذه الآية، فيكونَ في «لكم» أيضاً الوجهان) [2].

وعند قوله تعالى: (أَنَّى يَكُونُ لَهُ المُلكُ عَلَينا) [البقرة: ٢٤٧] قال: («أنَّى» فيه وجهان، أحدُهما: أنها بمعنى كيف، وهذا هو الصحيحُ. والثاني: أنها بمعنى مِن أين، أجازه أبو البقاء، وليس المعنى عليه. ومحلُّها النصبُ على الحالِ، وسيأتي الكلام في عامِلِها ما هو؟ و «يكون» فيها وجهان، أحدُهما: أنها تامةٌ، و «الملك» فاعلٌ بها و «له» متعلقٌ بها، و «علينا» متعلقٌ بالملك، تقول: «فلان مَلَك على بني فلان أمرَهم» فتتعدى هذه المادةُ ب «على»، ويجوز أن تتعلَّق

---

(١). الدر المصون ٢: ٢٢٤.

(٢). الدر المصون ١: ٢٩١.

بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «المُلك»، و «يكون» هي العاملةُ في «أنَّ»، ولا يجوز أن يعملَ فيها أحدُ الظرفين، أعني «له» و «علينا» لأنه عاملٌ معنوي والعاملُ المعنوي لا تتقدَّمُ عليه الحالُ على المشهور) [1].

٢٦. قاعدة: (الأكثرُ أن يَكُونَ العَامِلُ في الحَالِ هو العَامِلُ في صاحبِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من الطيبي وأبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ هذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُم فَاعبُدُونِ) [الأنبياء: ٩٢] قال: (قوله: (يُشارُ إليها ملةً واحدة)، إشارةٌ إلى أن قوله: (أُمَّةً وَاحِدَةً): حالٌ، والعاملُ: اسمُ الإشارة، نحو قوله تعالى: (وَهَذَا بَعلِي شَيخاً) [هود: ٧٢]، وفيه إيماءٌ إلى أن عامل الحال غير عاملٍ فيها.

قال المالكيُّ في "شرح التسهيل": والأكثرُ أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنها وإياهُ كالصفةِ والموصوفِ ولكنهما كالمميز والمميز عنهُ، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلومٌ أن ما يعمل في المميز والمميز قد يكون واحداً وقد يكون غير واحد، وكذا ما يعملُ في الخبر والمُخبر عنه، فكذا الحالُ وصاحبها، ومثالُ اتحاد العامل في الأبواب الثلاثة: طاب زيدٌ نفساً، وإن زيداً قائمٌ، وجاء زيدٌ راكباً، ومثالُ عدم الاتحاد في الثلاثة: لي عشرون درهما، وزيدٌ منطلقٌ، على مذهب سيبويه، (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً)، فـ (أُمَّةً): حالٌ، والعامل فيها: اسم الإشارة، و (أُمَّتُكُم): صاحب الحال، والعامل فيها: (إِنَّ).

وقال ابن جني في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ) [الفتح: ٢٩]: نصب أشداء على الحال، أي: هم معه على هذه الحالة، فتجعلُه حالاً من الضمير في

---

(1). الدر المصون ٢: ٥٢٠.

"معه"، ولو جعلته حالاً من (وَالَّذِينَ) كان العامل في الحال غير العامل في صاحبها، كان ذلك جائزاً كقوله تعالى: (وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً) [البقرة: ٩١]، وقوله: "يُشار إليها" في الكتاب: حالٌ من الضمير المجرور في "عنها"، وكذا "ملة واحدةً: حالٌ من الضمير المجرور في "يُشارُ إليها") [١].

وعند قوله عز وجل: (هُدىً لِلمُتَّقِينَ) [البقرة: ٢] قال: (قوله: (ويجوز أن ينصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة)، روى صاحب "الإقليد": عن المصنف قال: سئلت بمكة -حرسها الله تعالى- عن ناصب الحال في قوله تعالى: (وَهَذَا بَعلِي شَيخاً) [هود: ٧٢]. فقلت: ما في حرف التنبيه أو في اسم الإشارة من معنى الفعل فقيل: أم استقر من أصولهم أن العامل في الحال وذيها يجب أن يكون في العامل واحداً، وقد اختلف العامل هنا حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذكرته، قيل: ذيها معنى الابتداء، فقلت: تحقيق الكلام أن التقدير: هذا بعلى أنبه عليه شيخاً، أو أشير إليه؛ فالضمير هو ذو الحال والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترى) [٢].

وعند قوله عز وجل: (لكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُم لَهُم جَنَّاتٌ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهارُ) [آل عمران: ١٩٨] قال: (قوله: (والعامل اللام) أي: الجار والمجرور، أعني: (لَهُم)، لأنه قوي بالاعتماد على المبتدأ، فعمل في (جَنَّاتُ)، على أنها فاعلة فتعمل في الحال؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، أو ارتفاع (جَنَّاتُ) بالابتداء، و (لَهُم) الخبر، و (نُزُلاً) حال مما في الظرف من الضمير) [٣].

---

(١). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيب على الكشاف) ١٠: ٣٩٩.

(٢). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيب على الكشاف) ٢: ٧٠.

(٣). فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيب على الكشاف) ٤: ٣٩٥.

وعند قوله عز وجل: (كَأَنَّمَا أُغشِيَت وُجُوهُهُم قِطَعاً مِنَ الليلِ مُظلِماً) [يونس: ٢٧] قال أبو حيان: (قال الزمخشري: (فإن قلت) : إذا جعلت مظلما حالا من الليل، فما العامل فيه؟

قلت: لا يخلو إما أن يكون أغشيت، من قبل أن من الليل صفة لقوله: قطعا، فكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة. وإما أن يكون معنى الفعل في من الليل انتهى.

أما الوجه الأول فهو بعيد، لأن الأصل أن يكون العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، والعامل في الليل هو مستقر الواصل إليه بمن، وأغشيت عامل في قوله: قطعا الموصوف بقوله: من الليل، فاختلفا فلذلك كان الوجه الأخير أولى أي: قطعا مستقرة من الليل، أو كائنة من الليل في حال إظلامه. وقيل: مظلما حال من قوله: قطعا، أو صفة. وذكر في هذين التوجيهين لأن قطعا في معنى كثير، فلوحظ فيه الإفراد والتذكير) [1].

٢٧. قاعدة: (المَجرُورُ وَالظَّرفُ إِذَا وَقَعَا حَالَينِ كَانَ العَامِلُ مَحذُوفاً)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَاختَلَطَ بِهِ نَباتُ الأَرضِ مِمَّا يَأكُلُ النَّاسُ وَالأَنعامُ حَتَّى إِذا أَخَذَتِ الأَرضُ زُخرُفَها) [يونس: ٢٤] قال: (قال الحوفي: من متعلقة باختلط. وقال أبو البقاء: مما يأكل حال من النبات، فاقتضى قول أبي البقاء أن يكون العامل في الحال محذوفا لأن المجرور والظرف إذا وقعا حالين كان العامل محذوفا. وقول أبي البقاء: هو الظاهر، وتقديره: كائنا مما يأكل، وحتى غاية، فيحتاج أن يكون الفعل الذي قبلها

---

(١). البحر المحيط ٦: ٤٨.

متطاولا حتى تصح الغاية. فإما أن يقدر قبلها محذوف أي: فما زال ينمو حتى إذا، أو يتجوز في فاختلط، ويكون معناه فدام اختلاط النبات بالماء حتى إذا)[1].

٢٨. قاعدة: (الحَالُ لا بُدَّ أن يَعمَلَ فيها ما يَعمَلُ في صَاحِبِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَعَلَيهِنَّ نِصفُ مَا عَلَى المُحصَناتِ مِنَ العَذابِ) [النساء: ٢٥] قال: (قوله: (مِنَ العذاب) متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حالٌ من الضمير المستكنِّ في صلةِ «ما» وهو «على»، فالعاملُ فيها معنوي، وهو في الحقيقةِ ما تعلَّق به هذا الجار، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً من «ما» المجرورةِ بإضافة «نصف» إليها؛ لأنَّ الحالَ لا بد أن يعمل فيها ما يعمل في صاحبها، و «نصفُ» هو العامل في صاحبِها الخفضَ بالإضافة، ولكنه لا يعمل في الحال لأنه ليس من الأسماء العاملة، إلَّا أن بعضهم يَرى أنه إذا كان جزءاً من المضافِ جازَ ذلك فيه، والنصفُ جزءٌ فيجوز ذلك)[2].

---

(١). البحر المحيط ٦: ٣٧.

(٢). الدر المصون ٣: ٦٥٨.

٢٩. قاعدة: (العاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبها)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والسمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (قُل بَل مِلَّةَ إِبراهِيمَ حَنِيفاً) [البقرة: ١٣٥] قال أبو حيان: (ويمكن أن يكون منصوبا على الحال من المضاف، وذكر حنيفا ولم يؤنث لتأنيث ملة، لأنه حمل على المعنى، لأن الملة هي الدين، فكأنه قيل: نتبع دين إبراهيم حنيفا. وعلى هذا خرجه هبة الله بن الشجري في المجلس الثالث من أماليه. قال: قيل إن حنيفا حال من إبراهيم، وأوجه من ذلك عندي أن يجعله حالا من الملة، وإن خالفها بالتذكير، لأن الملة في معنى الدين. ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله جل وعز: (دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبراهِيمَ) [الأنعام: ١٦١]؟ فإذا جعلت حنيفا حالا من الملة، فالناصب له هو الناصب للملة، وتقديره: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا، وإنما ضعف الحال من المضاف إليه، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (يَومَ تَرَى المُؤمِنِينَ وَالمُؤمِناتِ يَسعى نُورُهُم بَينَ أَيدِيهِم وَبِأَيمانِهِم بُشراكُمُ اليَومَ جَنَّاتٌ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهارُ خالِدِينَ فِيها) [الحديد: ١٢] قال السمين الحلبي: ((خَالِدِينَ) نصبٌ على الحالِ العاملُ فيها المضافُ المحذوف إذ التقديرُ: بُشراكم دخولُكم جناتٍ خالدين فيها، فحذف الفاعلَ وهو ضميرُ المخاطبِ، وأُضيف المصدرُ لمفعولِه فصار: دخولُ جنات، ثم حُذِف المضافُ وقام المضافُ إليه مَقَامَه في الإعراب، ولا يجوزُ أَن يكونَ «بُشراكم» هو العاملَ فيها؛ لأنه مصدرٌ قد أُخبر عنه قبل ذِكرِ متعلَّقاتِه، فيلزَمُ الفصلُ بأجنبي. وظاهرُ كلامِ مكي أنه عاملٌ في الحالِ فإنَّه قال: «خالدين نصبٌ على الحالِ من

---

(١). البحر المحيط ١: ٦٤٧.

الكاف والميم» والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبها فَلَزِمَ أَن يكونَ «بُشراكم» هو العاملَ، وفيه ما تقدَّمَ من الفصلِ بينَ المصدرِ ومعمولِه) [1].

٣٠. قاعدة: (الأصلُ أنَّه لا يُفصَلُ بين العَامِلِ فِي الحَالِ وَبَيَنَ الحَالِ بِأَجنَبِيٍّ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (إِنَّ أَوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبارَكاً وَهُدىً لِلعالَمِينَ) [آل عمران: ٩٦] قال: (وانتصاب (مباركاً) على الحال. وجوزوا أن يكون حالاً من الضمير الذي استكن في وضع، والعامل فيها وضع أي أن أول بيت مباركا، أي في هذه الحال للذي ببكة. وهذا التقدير ليس بجائز؛ لأنك فصلت بين العامل في الحال وبين الحال بأجنبي وهو: الخبر، لأنه معمول لأن خبر لها، فإن أضمرت وضع بعد الخبر أمكن أن يعمل في الحال، وكان تقديره: للذي ببكة وضع مباركا. وعلى هذا التقدير ينبغي أن يحمل تفسير علي بن أبي طالب السابق ذكره عند ذكر كون هذا البت أولا، إذ كان قد لاحظ في هذا البيت كونه وضع أولا بقيد هذه الحال) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (قَومَ فِرعَونَ أَلا يَتَّقُونَ) [الشعراء: ١١] قال: (وقال الزمخشري: فإن قلت: بم تعلق قوله: (أَلا يَتَّقُونَ)؟ قلت: هو كلام مستأنف أتبعه عز وجل إرساله إليهم للإنذار والتسجيل عليهم بالظلم تعجيبا لموسى عليه

---

(١). الدر المصون ١٠: ٢٤٣.

(٢). البحر المحيط ٣: ٢٦٩.

السلام من حالهم التي سعت في الظلم والعسف، ومن أمنهم العواقب وقلة خوفهم وحذرهم من أيام الله. ويحتمل أن يكون ألا يتقون حالا من الضمير في الظالمين، أي يظلمون غير متقين الله وعقابه، فأدخلت همزة الإنكار على الحال. انتهى. وهذا الاحتمال الذي أورده خطأ فاحش لأنه جعله حالاً من الضمير في الظالمين، وقد أعرب هو قوم فرعون عطف بيان، فصار فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بينهما، لأن قوم فرعون معمول لقوله: (ائت) والذي زعم أنه حال معمول لقوله الظالمين، وذلك لا يجوز أيضا لو لم يفصل بينهما بقوله: (قوم فرعون). لم يجز أن تكون الجملة حالا، لأن ما بعد الهمزة يمتنع أن يكون معمولا لما قبلها. وقولك: جئت أمسرعاً؟ على أن يكون أمسرعاً حالاً من الضمير في جئت لا يجوز، فلو أضمرت عاملاً بعد الهمزة جاز) [1].

٣١. قاعدة: (الحَالُ قد تَعمَلُ فيها حُرُوفُ الجرِّ إذا عَمِلَت في ذي الحَالِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ أَوحَينا إِلَيكَ أَنِ اتَّبِع مِلَّةَ إِبراهِيمَ حَنِيفاً) [النَّحل: ١٢٣] قال: (قوله: «حنيفاً» حالٌ، وقال ابن عطية: «قال مكي: ولا يكون -يعني حنيفاً- حالاً من (إبراهيم)؛ لأنه مضافٌ إليه، وليس كما قال؛ لأن الحالَ قد تعمل فيها حروفُ الجرِّ إذا عَمِلَت في ذي الحال كقولِك: (مررتُ بزيدٍ قائماً).

قلت: ما ذكره مكيٌّ من امتناعِ الحال من المضاف إليه فليس على إطلاقه لِما تقدَّم تفصيلُه في البقرة. وأمَّا قولُ ابن عطية: إن العاملَ الخافضُ فليس

---

(١). البحر المحيط ٨: ١٤٢.

كذلك، إنما العاملُ ما تعلَّق به الخافضُ، ولذلك إذا حُذِفَ الخافضُ، نُصِبَ مخفوضُه) [1].

٣٢. قاعدة: (عَامِلُ الحَالِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَحصُلُ مَعنَاهُ فِي أَزمِنَةٍ، وَكَانَتِ الحَالُ مُقَارِنَةً لِبَعضِ أَزمِنَةِ عَامِلِهَا، فَهِيَ جَدِيرَةٌ بِأَن تَكُونَ مُقَارِنَةً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعرُوشاتٍ وَغَيرَ مَعرُوشاتٍ وَالنَّخلَ وَالزَّرعَ مُختَلِفاً أُكُلُهُ) [الأنعام: ١٤١] قال: (و(مُختَلِفاً أُكُلُهُ) حال من الزرع، وهو أقرب المذكورات إلى اسم الحال، ويعلم أن النخل والجنات كذلك، والمقصود التذكير بعجيب خلق الله، فيفيد ذكر الحال مع أحد الأنواع تذكر مثله في النوع الآخر، وهذا كقوله تعالى: (وَإِذا رَأَوا تِجارَةً أَو لَهواً انفَضُّوا إِلَيها) [الجمعة: ١١] أي وإليه وهي حال مقدرة على ظاهر قول النحويين لأنها مستقبلة عن الإنشاء، وعندي أن عامل الحال إذا كان مما يحصل معناه في أزمنة، وكانت الحال مقارنة لبعض أزمنة عاملها، فهي جديرة بأن تكون مقارنة، كما هنا) [2].

---

(١) . الدر المصون ٧: ٣٠٢.

(٢) . التحرير والتنوير ٨: ١١٨.

٣٣. قاعدة: (قد يَكُونُ العَامِلُ فِي الحَالِ مَا فِي حَرفِ الجَرِّ مِن شَوبِ الفِعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (لَا تَظلِمُونَ وَلا تُظلَمُونَ) [البقرة: ٢٧٩] قال: (والجملة يظهر أنها مستأنفة وإخبار منه تعالى أنهم إذا اقتصروا على رؤوس الأموال كان ذلك نصفة، وقيل: الجملة حال من المجرور في: لكم، والعامل في الحال ما في حرف الجر من شوب الفعل، قاله الأخفش) [١].

المبحث الثالث: قواعد في الحال وصاحب الحال

٣٤. قاعدة: (الأصلُ أنَّه لا يُفصَلُ بَينَ الحَالِ وصَاحِبِها بِأجنبِيٍّ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، والسمين الحلبي والمنتجب الهمذاني، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَم يُصِرُّوا عَلى مَا فَعَلُوا وَهُم يَعلَمُونَ) [آل عمران: ١٣٥] قال أبو حيان: (وأجاز أبو البقاء أن يكون: (وَهُم يَعلَمُونَ) حالاً من الضمير في فاستغفروا، فإن أعربنا ولم يصروا جملة حالية من الضمير في فاستغفروا، جاز أن يكون:

وهم يعلمون حالا منه أيضا. وإن كان ولم يصروا معطوفا على فاستغفروا كان ما قاله أبو البقاء بعيدا للفصل بين ذي الحال والحال بالجملة) [٢].

---

(١). البحر المحيط ٢: ٧١٦.

(٢). البحر المحيط ٣: ٣٥٠.

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَمَن يَقتُل مُؤمِناً مُتَعَمِّداً) [النساء: ٩٣] قال السمين الحلبي: (و(مُّتَعَمِّداً) حالٌ من فاعل «يَقتل» وروي عن الكسائي سكون التاء كأنه فَرَّ من توالي الحركات. و «خالداً» نصب على الحال من محذوف، وفيه تقديران، أحدهما: «يُجزاها خالداً فيها» فإن شِئتَ جَعَلتَه حالاً من الضمير المنصوب أو المرفوع، والثاني: «جازاه» بدليل «وغضب الله عليه ولعنَه» فعطفَ الماضي عليه، فعلى هذا هي حالٌ من الضمير المنصوب لا غيرُ، ولا يجوز أن تكون حالاً من الهاء في «جزاؤه» لوجهين، أحدهما: أنه مضاف إليه، ومجيء الحال من المضاف إليه ضعيفٌ أو ممتنع. والثاني: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو خبرُ المبتدأ الذي هو «جهنم») [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَتَمَّت كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدقاً وَعَدلاً لَا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ) [الأنعام: ١١٥] قال: ((لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ) يحتمل أن لا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب لأنها مستأنفة، وأن تكونَ جملةً حالية من فاعل «تَمَّت» . فإن قلت: فأين الرابط بين ذي الحال والحال؟ فالجواب أن الرَّبطَ حصل بالظاهر، والأصل: لا مبدِّل لها، وإنما أُبرزت ظاهرة تعظيماً لها ولإضافتها إلى لفظ الجلالة الشريفة.

قال أبو البقاء: «ولا يجوز أَن يكونَ حالاً من (ربك) لئلا يُفصَلَ بين الحال وصاحبها بالأجنبي وهو» صدقاً وعدلاً «إلا أن يُجعَلَ (صدقاً وعدلاً) حالاً من (ربك) لا من (الكلمات). قلت: فإنه إذا جعل (صدقاً وعدلاً) حالاً من (ربك) لم يَلزَم منه فَصلٌ لأنهما حالان لذي حال، ولكنه قاعدته تمنع تعدُّدَ الحال لذي حال واحدة، وتمنع أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه، وإن كان المضاف بعض الثاني، ولم يمنع هنا بشيء من ذلك) [٢].

---

(١). الدر المصون ٤: ٧٣.

(٢). الدر المصون ٥: ١٢٥.

وعند قوله جلَّ وعلا: (قُل مَن حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخرَجَ لِعِبادِهِ وَالطَّيِّباتِ مِنَ الرِّزقِ [الأعراف: ٣٢] قال المنتجب الهمذاني: (أما تعلقه بـ (حَرَّمَ) فلا يحسن، لأنك لا تخلو من أن تنصب (خالصة) أو ترفع: فإن رفعتها: كنت فاصلاً بين الابتداء الذي هو (هِيَ)، والخبر بالأجنبي الذي هو (فِي الحَيَاةِ الدُّنيَا)؛ لأنه إذا لم يكن معمول (آمَنُوا) ولا معمول الظرف الذي هو (لِلَّذِينَ) ولا حالاً من الذكر فيه، ولا خبراً للمبتدأ الذي هو (هِيَ) كان أجنبيّاً من الابتداء والخبر، وإن نصبتها كنت فاصلاً بين الحال وذي الحال بأجنبي منهما) [1].

٣٥. قاعدة: (إذا كان صاحبُ الحالِ مَحصُوراً وجبَ تَقديمُ الحَالِ عَلَيه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (قُل يَا أَهلَ الكِتابِ هَل تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَاّ أَن آمَنَّا بِاللهِ وَما أُنزِلَ إِلَينا) [المائدة: ٥٩] قال: (قال أبو البقاء: و(مِنَّا) مفعولُ تَنقِمون الثاني، وما بعد (إلا) هو المفعولُ الأول، ولا يجوزُ أن يكونَ (منَّا) حالاً مِن أَن والفعل لأمرين، أحدُهما: تقدُّم الحالِ على إلَّا، والثاني: تقدُّم الصلة على الموصول، والتقدير: هل تكرهون منا إلا إيمانَنا» انتهى.

وفي قوله: مفعولٌ أولُ وثانٍ نظرٌ، لأنَّ الأفعالَ التي تتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسها وإلى الآخر بحرف الجر محصورةٌ كأمر، واختار، واستغفر، وصَدَّق، وسَمَّى، ودعا بمعناه، وزَوَّج، ونبَّأ وأنبأ، وخَبَّر، وأَخبر، وحَدَّث غيرَ مضمَّنةٍ معنى أعلم، وكلُّها يجوز فيها إسقاطُ الخافضِ والنصبُ، وليس هذا منها. وقوله: «ولا يجوز أن يكونَ حالاً» يعني أنه لو تأخَّر بعد «أن آمنَّا» لفظةُ «منا»

---

(١) . الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٣: ٣٨.

لجازَ أن تكونَ حالاً من المصدر المؤولِ من «أَن» وصلتِها، ويصير التقديرُ: هل تَكرهون إلا الإيمان في حال كونِه منا، لكنه امتنع مع تقدُّمِه على «أن آمنَّا» للوجهين المذكورين، أحدُهما: تقدُّمه على «إلَاّ» ويعني بذلك أن الحال لا تتقدم على «إلَاّ» ولا أدري ما يمنع ذلك؟ لأنه إذا جَعَل «منَّا» حالاً من «أَن» وما في حَيِّزها كان عاملُ الحال مقدراً، ويكونُ صاحبُ الحال محصوراً، وإذا كان صاحبُ الحال محصوراً وجبَ تقديمُ الحالِ عليه، فيقال: «ما جاء راكباً زيد» و «ما ضَرَبتُ مكتوفاً إلا عمراً» ف «راكباً» و «مكتوفاً» حالان مقدمان وجوباً لحصرِ صاحبَيهما فهذا مثلُه. وقوله: «والثاني: تقدُّم الصلة على الموصول» لم تتقدَّم صلةٌ على موصول، بيانه: أن الموصول هو «أن» والصلة «آمنا» و «منَّا» ليس متعلقاً بالصلة بل هو معمول لمقدر، ذلك المقدَّرُ في الحقيقة منصوبٌ ب «تَنقِمون» فما أدري ما توهَّمه حتى قال ما قال؟ على أنه لا يجوزُ أن يكونَ حالاً لكن لا لِما ذَكر بل لأنه / يؤدّي إلى أنه يصير التقديرُ: هل تَنقِمون إلا إيمانَنا منا، فَمِن نفسِ قوله «إيماننا» فُهِم أنه منَّا، فلا فائدةَ فيه حينئذ) [1].

(1) . الدر المصون ٤: ٣١٧.

٣٦. قاعدة: (لا بدَّ أن يَعودَ مِنَ الجُملةِ التي هي حالٌ، ضميرٌ على صاحبِ الحَالِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَطائِفَةٌ قَد أَهَمَّتهُم أَنفُسُهُم) [آل عمرَان: ١٥٩] قال: (والواو في قوله (وَطَائِفَةٌ)، واو الحال قال سيبويه: المعنى: إذ طائِفةٌ قد أهَمَّتهُم أنفُسُهم، وهو رَفعٌ بالابتداء، وخبرُهُ: (قَد أَهَمَّتهُم أَنفُسُهُم). وجائزٌ أن يكون الخَبَرُ: (يَظُنُّونَ)، ويكون (قَد أَهَمَّتهُم أَنفُسُهُم): مِن صِفَةِ النَّكِرَةِ، ويكون المعنى: وطائفةٌ مُهِمَّتُهُم أنفُسُهم، يَظنُّونَ.

قال أبو الفَتحِ المَوصِلِيُّ: هذه الواو للحال، وهي وما بعدها في مَوضِعِ نَصب، على تقدير: يَغشَى طائفَةً منكم، مُهِمَّةً طائفةً أخرى منكم أنفُسُهم، في وقت غِشيَانِهِ تلكَ الطائفة الأولى. ولا بُدَّ مِن هذا التقدير؛ كما أنَّ قولك: (جاءت هند، وعمرٌو ضاحكٌ)، في تقدير: (جاءت هند ضاحكاً عمرو في وقت مجيئها)، حتى يعود من الجملة التي هي حالٌ، ضميرٌ على صاحب الحال، ولهذا شبَّهَهَا سيبويه بـ (إذ).

قال أبو علي: إنما فَعَلَ ذلك من حيث كانت (إذ) منتصبةَ المَوضعِ في الحال، وأنَّ ما بعد (إذ) لا يكون إلّا جملةً، كما أنّ ما بعد واو الحال لا يكون إلّا جملةً مرَكَّبَةً مِن مبتدأ وخَبَر، كقولك: (مَرَرتُ بزَيد، وعمرٌو قائمٌ)) [١].

---

(١). التفسير البسيط ٦: ٩١.

٣٧. قاعدة: (قد يَكُونُ الجَارُّ والمجرورُ في موضعِ الحَالِ محتملاً ضميراً مِن صَاحبِ الحالِ)

هذه القاعدة مستفادة من الباقولي فقد قال: (باب ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال وذلك معروف في كلامهم، حكى عن العرب «خرج زيد بسلاحه» أي: متسلحاً.

فمن ذلك قوله تعالى، في أحد التأويلين: (الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ) [البقرة: ٣] قال أبو علي: أي يؤمنون إذا غابوا عنكم، ولم يكونوا كالمنافقين الذين يقولون:(إِنَّا مَعَكُم إِنَّما نَحنُ مُستَهزِؤُونَ) [البقرة: ١٤] وقد قال: (الَّذِينَ يَخشَونَ رَبَّهُم بِالغَيبِ) [الأنبياء: ٤٩]، وقال: (مَن خَشِيَ الرَّحمنَ بِالغَيبِ) ق: ٣٣ وقال أبو ذؤيب:

أخالد ما راعيت من ذى قرابة ... فتحفظِني بالغيب أو بعض ما تبدى

فالجار مع المجرور في موضع الحال، أي: يحفظنى غائباً.

ويخشون ربهم غائبين من مراءاة الناس، لا يريدون بإيمانهم التصنع والتقرب رجاء المنالة، ولكن يخلصون إيمانهم لله قال: ويجوز فيها وجه آخر: وهو أن هذه الآية إجمال ما فصل، في قوله: (وَالمُؤمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ) [البقرة: ٢٨٥]، والموصوفون فيها خلاف من وصف في قوله: (وَمَن يَكفُر بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَومِ الآخِرِ فَقَد ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً) [النساء: ١٣٦]، وكفرهم بالملائكة ادعاؤهم بنات الله فيها، كما ادعوا في قوله: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخلُقُ بَناتٍ) [الزخرف: ١٦]، وقوله: (وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذِينَ هُم عِبادُ الرَّحمنِ إِناثاً) [الزخرف: ١٩]، وكفرهم بالكتاب إنكار له في قوله: (وَما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدرِهِ إِذ قالُوا ما أَنزَلَ اللهُ عَلى بَشَرٍ مِن شَيءٍ) [الأنعام: ٩١] وكفرهم بإرسال الرسل إنكارهم إرسالهم، نحو قوله: (وَلَئِن أَطَعتُم بَشَراً مِثلَكُم) [المؤمنون: ٣٤]، وقوله: (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) [الفرقان: ٤١] وكفرهم بالآخرة، قوله: (لا تَأتِينَا

السَّاعَةُ قُل بَلى وَرَبِّي) [سبأ: ٣]، وكل هذه الأمور غيب قد أنكروه ودفعوه، فلم يؤمنوا به ولم يستدلوا على صحته. فقال تعالى: (الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ) [البقرة: ٣] أي: بهذه الأشياء التي كفروا بها، هؤلاء الذين ذكر كفرهم بها عنهم، وخصهم بالإيقان بالآخرة في قوله: (وَبِالآخِرَةِ هُم يُوقِنُونَ) [البقرة: ٤] وإن كان الإيمان قد شملها، لما كان من كفر المشركين بها وجحدهم إياها، في نحو ما حكى عنهم في قوله تعالى: (وَقالُوا ما هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنيا نَمُوتُ وَنَحيا) [الجاثية: ٢٤]، ومن ذلك قوله تعالى: (وَنَحنُ نُسَبِّحُ بِحَمدِكَ) [البقرة: ٣٠] أي: حامدين لك.

نظيره: (يَومَ يَدعُوكُم فَتَستَجِيبُونَ بِحَمدِهِ) [الإسراء: ٥٢] أي حامدين له.

نظيره: (وَإِن مِن شَيءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمدِهِ) [الإسراء: ٤٤] أي: حامدين له، ومن ذلك قوله: (آتَيناكُم بِقُوَّةٍ) [البقرة: ٦٣] أي: مجدين مجتهدين.

نظيره بعده في الأعراف: (أَنَّهُ واقِعٌ بِهِم خُذُوا ما آتَيناكُم بِقُوَّةٍ) [الأعراف: ١٧١] أي بجد واجتهاد.

ومن ذلك قوله تعالى: (وَأَداءٌ إِلَيهِ بِإِحسانٍ) [البقرة: ١٧٨] أي: محسناً، أي له أن يؤدي إليه محسناً لا مماطلاً.

ومن ذلك قوله: (فَلا جُناحَ عَلَيكُم فِيما فَعَلنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالمَعرُوفِ) [البقرة: ٢٣٤] أي: مؤتمرة بأمر الله، فالباء في موضع الحال.

ومن ذلك قوله تعالى: (نَزَّلَ عَلَيكَ الكِتابَ بِالحَقِّ مُصَدِّقاً) [آل عمران: ٣]، فـ«الكتاب» مفعول به، وقوله «بالحق» في موضع نصب على الحال، وهو متعلق بمحذوف.

و «مصدقا» حال من الضمير الذي في قوله «بالحق» والعامل فيه المعنى، ولا يجوز أن تجعله بدلاً، لأن الاسم لا يبدل من الاسم، هكذا ذكروه، وفيه إشارة إلى أن الظرف لا يتعلق بالاسم، ويكون بدلاً من الاسم قبله) [1].

٣٨. قاعدة: (جُملَةُ الحَالِ، إِذَا كَانَت جُملَةً اسمِيَّةً، فَإِمَّا أَن تَكُونَ مُنحَلَّةً إِلَى مُفرَدَينِ: أَحَدُهُمَا وَصفُ صَاحِبِ الحَالِ، فَهَذِهِ تَجَرُّدُهَا عَنِ الوَاوِ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ فَصِيحَ الكَلَامِ أَن يُجَاءَ بِالحَالِ مُفرَدَةً إِذ لَا دَاعِيَ لِلجُملَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ اسمِيَّةً فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى وَصفِ صَاحِبِ الحَالِ، وَفِيهَا ضَمِيرُ صَاحِبِ الحَالِ، فَخُلُوُّهَا عَنِ الوَاوِ حَسَنٌ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَم مِن قَريَةٍ أَهلَكناها فَجاءَها بَأسُنا بَياتاً أَو هُم قائِلُونَ) [الأعراف: ٤] قال: (وجملة هم قائلون حال أيضا لعطفها على بياتا بأو، وقد كفى هذا الحرف العاطف عن ربط جملة الحال بواو الحال، ولولا العطف لكان تجرد مثل هذه الجملة عن الواو غير حسن، كما قال في «الكشاف»، وهو متابع لعبد القاهر.

وأقول: إن جملة الحال، إذا كانت جملة اسمية، فإما أن تكون منحلة إلى مفردين:

أحدهما وصف صاحب الحال، فهذه تجردها عن الواو قبيح، كما صرح به عبد القاهر وحققه التفتازاني في «المطول»، لأن فصيح الكلام أن يجاء بالحال مفردة إذ لا داعي للجملة، نحو جاءني زيد هو فارس، إذ يغني أن تقول: فارسا.

---

(١) . إعراب القرآن للباقولي ١: ٢٥١.

وأما إذا كانت الجملة اسمية فيها زيادة على وصف صاحب الحال، وفيها ضمير صاحب الحال، فخلوها عن الواو حسن نحو قوله تعالى: (قُلنَا اهبِطا مِنها جَمِيعاً بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ) [طه: ١٢٣] فإن هذه حالة لكلا الفريقين، وهذا التحقيق هو الذي يظهر به الفرق بين قوله: (بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ) [طه: ١٢٣] وقولهم، في المثال: (جاءني زيد هو فارس)، وهو خير مما أجاب به الطيبي وما ساقه من عبارة «المفتاح» وعبارة ابن الحاجب فتأمله. وعلل حذف واو الحال بدفع استثقال توالي حرفين من نوع واحد) [١].

المبحث الرابع: قواعد في واو الحال

٣٩. قاعدة: (قد تُحذَفُ وَاوُ الحالِ عِندَ أمنِ اللبسِ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَم مِن قَريَةٍ أَهلَكناها فَجاءَها بَأسُنا بَياتاً أَو هُم قائِلُونَ) [الأعراف: ٤] قال: ((أَو هُم قَائِلُونَ) قال الفراء: (وفيه واو مضمرة. المعنى: أهلكناها (فَجَاءَهَا بَأسُنَا بَيَاتاً أَو هُم قَائِلُونَ) فاستثقلوا نسقاً على أثر نسق، ولو قيل كان صواباً).

قال ابن الأنباري: (أضمرت واو الحال لوضوح معناها؛ كما تقول العرب: لقيت عبد الله مسرعاً أو هو يركض، ولا يضرنك ظالماً أو أنت مظلوم، يريدون (أو وأنت) فيحذفون الواو عند أمنهم اللبس؛ لأن الذكر قد عاد على صاحب الحال، ومن أجل أن (أو) حرف عطف والواو كذلك استثقلوا جمعاً بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني)) [٢].

---

(١). التحرير والتنوير ٨: ٢٢.

(٢). التفسير البسيط ٩: ١٧.

(ذلِكَ جَزاؤُهُم جَهَنَّمُ) [الكهف: ١٠٦] قال: ((ذَلِكَ) الذي ذكرت من حبوط أعمالهم وخسة قدرهم. ثم ابتدأ فقال: (جَزَاؤُهُم جَهَنَّمُ) قال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون (ذَلِكَ) في موضع نصب، بمعنى: فعل الله ذلك الاحتقار بكفرهم، وجزاؤهم جهنم، فأضمرت واو الحال مع الجملة) [١].

٤٠. قاعدة: (واوُ الحالِ قَلَّ ما تَصحَبُ الأفعالَ)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدي، فعند قوله جلَّ وعلا: (قالُوا أَنُؤمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرذَلُونَ) [الشعراء: ١١١] قال: (وقوله: (قَالُوا أَنُؤمِنُ لَكَ) قال مقاتل: أنصدق بقولك: (وَاتَّبَعَكَ الأَرذَلُونَ) الواو هاهنا للحال، ومعها: قد، مضمرة؛ لأن واو الحال قَلَّ ما تصحب الأفعال، ولهذا قرأ من قرأ: (وأتباعُك) قال الفراء: وهو وجه حسن.

وقال الزجاج: هي في العربية جيدة؛ لأن واو الحال تصحب الأسماء أكثر في العربية؛ لأنك تقول: جئتك وأصحابك الزيدون، ويجوز: وصحبك، والأكثر: جئتك وقد صحبك الزيدون) [٢].

---

(١). التفسير البسيط ١٤: ١٦٨.

(٢). التفسير البسيط ١٧: ٨٣.

٤١. قاعدة: (واوُ الحَالِ هي واوُ العَطفِ استُعِيرَت لِلوَصلِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري، فعند قوله جل وعلا: (وَكَم مِن قَرِيَةٍ أَهلَكناها فَجاءَها بَأسُنا بَياتاً أَو هُم قائِلُونَ) [الأعراف: ٤] قال: (فَجاءَها فجاء أهلها بَياتاً مصدر واقع موقع الحال، بمعنى بائتين. يقال: بات بياتاً حسناً، وبيتة حسنة. وقوله هُم قائِلُونَ حال معطوفة على بياتا، كأنه قيل: فجاءهم بأسنا بائتين أو قائلين. فإن قلت: هل يقدر حذف المضاف الذي هو الأهل قبل قَرِيَةٍ أو قبل الضمير في أَهلَكناها؟ قلت: إنما يقدّر المضاف للحاجة ولا حاجة، فإنّ القرية تهلك كما يهلك أهلها. وإنما قدّرناه قبل الضمير في فَجاءَها لقوله أَو هُم قائِلُونَ فإن قلت: لا يقال: جاءني زيد هو فارس، بغير واو، فما بال قوله هُم قائِلُونَ؟

قلت: قدّر بعض النحويين الواو محذوفة، ورده الزجاج وقال: لو قلت جاءني زيد راجلا، أو هو فارس. أو جاءني زيد هو فارس، لم يحتج فيه إلى واو، لأن الذكر قد عاد إلى الأول. والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا. لاجتماع حرفي عطف، لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: جاءني زيد راجلا أو هو فارس، كلام فصيح وارد على حدّه.

وأمّا جاءني زيد هو فارس، فخبيث) [١].

---

(١). الكشاف ٢: ٨٧.

٤٢. قاعدة: (قَد تَدخَلُ واوُ الحَالِ على الجملةِ مِن الفعلِ والفاعلِ، والمعروفُ منها دخولُها على المُبتدأ والخبرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الباقولي فقد قال: (باب ما جاء في التنزيل من واو الحال تدخل على الجملة من الفعل والفاعل، والمعروف منها دخولها على المبتدأ والخبر، كقوله: (وَطائِفَةٌ قَد أَهَمَّتهُم أَنفُسُهُم) [آل عمران: ١٥٤]. وقد دخل على الفعل والفاعل في مواضع فمن ذلك قوله: (لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرضَ وَلا تَسقِي الحَرثَ) [البقرة: ٧١] كان سهل يقف على «ذلول» ويبتدئ بقوله: «تثير الأرض» فيكون «الواو» في «ولا تسقى الحرث» للحال دون العطف، لأن النفي لا يعطف على الإثبات.

ومن ذلك قوله: (إِنَّا أَرسَلناكَ بِالحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلا تُسأَلُ عَن أَصحابِ الجَحِيمِ) [البقرة: ١١٩]، أي: غير مسؤول، فهو في موضع الحال، وحمله مرةً أخرى على الإثبات.

ومن ذلك قوله تعالى: (قَد أُجِيبَت دَعوَتُكُما فَاستَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ) [يونس: ٨٩]، فيمن خفف النون. قال: وإن شئت كان على لفظ الخبر، والمعنى: معنى الأمر، كقوله: (يَتَرَبَّصنَ بِأَنفُسِهِنَّ) [البقرة: ٢٢٨]، (لا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها) [البقرة: ٢٣٣]، أي: لا ينبغي ذلك.

وإن شئت جعلته حالا من «استقيما»، وتقديره: استقيما غير متبعين.

وأنشد فيه أبياتاً تركتها مع أبيات أخرى

فأما قوله: (وَإِذ قالَت طائِفَةٌ مِنهُم يا أَهلَ يَثرِبَ لا مُقامَ لَكُم فَارجِعُوا وَيَستَأذِنُ فَرِيقٌ مِنهُمُ النَّبِيَّ) [الأحزاب: ١٣]، فإنهما كانا طائفتين: طائفة قالت: يا أهل يثرب لا مقام لكم، وطائفة تستأذن النبي. فالواو للاستئناف عطف على «وإذ قالت» .

ويجوز أن يكون للحال من «الطائفة»، أي: وإذ قالت طائفة منهم كيت وكيت، مستأذنا فريق منهم النبي. وجاز لربط الضمير الجملة بالطائفة، أي: قالت كذا، وحال طائفة كذا.

ومن ذلك قوله تعالى: (الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَيَبغُونَهَا عِوَجاً) [الأعراف: ٤٥]. يجوز أن يكون حالاً من الباغين، أي: يصدون باغين ويجوز أن يكون حالا من «السبيل» .

ويجوز الاستئناف، لقوله في الآية الأخرى: (وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ مَن آمَنَ بِهِ وَتَبغُونَهَا عِوَجاً) [الأعراف: ٨٦]. وحكم تعديته -أعني «تبغون»- إلى أحد المفعولين، أن يكون بحرف الجر، نحو: بغيت لك خيرا، ثم يحذف الجار.

ومن ذلك قوله تعالى: (وَاتَّخَذتُمُوهُ وَراءَكُم ظِهرِيّاً) [هود: ٩٢]. الواو في «اتخذتموه» واو الحال، أي: أرهطي أعز عليكم من الله وأنتم بصفة كذا؟ فهو داخل في حيز الاستفهام.

ومن ذلك قوله تعالى: (إِذ أَقسَمُوا لَيَصرِمُنَّها مُصبِحِينَ وَلا يَستَثنُونَ) [القلم: ١٧] قيل: لم يقولوا: إن شاء الله. وقيل: لم يستثنوا حق المساكين. فعلى الثاني: الواو للحال، أي: أقسموا غير مستثنين، وعلى الأول: الواو للعطف، أي: أقسموا وما استثنوا، فهو حكاية الحال من باب: (وَكَلبُهُم باسِطٌ) [الكهف: ١٨].

وإن شئت من باب: (كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ) الحج: ٢٥. نظير قوله: (إِنَّا نَحنُ نَزَّلنَا الذِّكرَ) [الحجر: ٩]، وقوله: (عَلى خَوفٍ مِن فِرعَونَ) يونس: ٨٣، وقوله: (رَبِّ ارجِعُونِ) [المؤمنون: ٩٩]) [1].

([1]) . إعراب القرآن للباقولي ٣: ٨٢٢.

٤٣. قاعدة: (الوَاوُ مَعَ (لَوِ) الوَصلِيَّةِ وَاوُ الحَالِ وَلَيسَ وَاوَ العَطفِ)

(وَإِذِ ابتَلى إِبراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قالَ إِنِّي جاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً قالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قالَ لَا يَنالُ عَهدِي الظَّالِمِينَ) [البقرة: ١٢٤] قال: (وقوله: (قالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي) جواب صدر من إبراهيم فلذا حكي بقال دون عاطف على طريق حكاية المحاورات كما تقدم عند قوله تعالى: (قالُوا أَتَجعَلُ فِيها مَن يُفسِدُ فِيها) [البقرة: ٣٠] والمقول معطوف على خطاب الله تعالى إياه يسمونه عطف التلقين وهو عطف المخاطب كلاما على ما وقع في كلام المتكلم تنزيلا لنفسه في منزلة المتكلم يكمل له شيئا تركه المتكلم إما عن غفلة وإما عن اقتصار فيلقنه السامع تداركه بحيث يلتئم من الكلامين كلام تام في اعتقاد المخاطب.

وفي الحديث الصحيح قال جرير بن عبد الله «بَايَعتُ النَّبِيءَ عَلَى شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ- إِلَخ- فَشَرَطَ عَلَيَّ وَالنُّصحِ لِكُلِّ مُسلِمٍ»، ومنه قول ابن الزبير للذي سأله فلم يعطه

فقال لعن الله ناقة حملتني إليك فقال ابن الزبير «إن وراكبها»، وقد لقبوه عطف التلقين كما في «شرح التفتازاني على الكشاف» وذلك لأن أكثر وقوع مثله في موقع العطف، والأولى أن تحذف كلمة عطف ونسمي هذا الصنف من الكلام باسم التلقين وهو تلقين السامع المتكلم ما يراه حقيقا بأن يلحقه بكلامه، فقد يكون بطريقة العطف وهو الغالب كما هنا، وقد يكون بطريقة الاستفهام الإنكاري والحال كقول تعالى: (قالُوا بَل نَتَّبِعُ مَا أَلفَينا عَلَيهِ آباءَنا أَوَلَو كانَ آباؤُهُم لَا يَعقِلُونَ شَيئاً) [البقرة: ١٧٠] فإن الواو مع (لو) الوصلية واو الحال وليس واو العطف فهو إنكار على إلحاقهم المستفهم عنه بقولهم ودعواهم، وقد يكون بطريقة الاستثناء

كقول العباس لما قال النبيء صلى الله عليه وسلم في حرم مكة «لا يعضد شجره» فقال العباس إلا الإذخر لبيوتنا وقيننا،

وللكلام المعطوف عطف التلقين من الحكم حكم الكلام المعطوف هو عليه خبرا وطلبا، فإذا كان كما هنا على طريق العرض علم إمضاء المتكلم له إياه، بإقراره كما في الآية أو التصريح به كما وقع في الحديث «إلا الإذخر»، ثم هو في الإنشاء إذا عطف معمول الإنشاء يتضمن أن المعطوف له حكم المعطوف عليه، ولما كان المتكلم بالعطف في الإنشاء هو المخاطب بالإنشاء لزم تأويل عطف التلقين فيه بأنه على إرادة العطف على معمول لازم الإنشاء ففي الأمر إذا عطف المأمور مفعولا على مفعول الآمر كان المعنى زدني من الأمر فأنا بصدد الامتثال وكذا في المنهي. والمعطوف محذوف دل عليه المقام أي وبعض من ذريتي أو وجاعل بعض من ذريتي) [1].

٤٤. قاعدة: (المُضَارِعَ الوَاقِعُ حَالاً لَا يَدخُلُ عَلَيهِ وَاوُ الحَالِ إِلَّا فِيمَا شَذَّ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جل وعلا: (وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ) [البقرة: ٢٨٢] قال: (واتقوا الله أي: في ترك الضرار، أو: في جميع أوامره ونواهيه. ولما كان قوله: (وَإِن تَفعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُم) خطاباً على سبيل الوعيد، أمر بتقوى الله حتى لا يقع في الفسق.

(وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ) هذه جملة تذكر بنعم الله التي أشرفها: التعليم للعلوم، وهي جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وقيل: هي في موضع نصب على الحال

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٧٠٤.

من الفاعل في: واتقوا، تقديره: واتقوا الله مضمونا لكم التعليم والهداية. وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون حالا مقدرة. انتهى. وهذا القول، أعني: الحال، ضعيف جدا، لأن المضارع الواقع حالا، لا يدخل عليه واو الحال إلا فيما شذ من نحو: قمت وأصك عينه. ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ) [1].

وعند قوله جل وعلا: (هَا أَنتُم أُولاءِ تُحِبُّونَهُم وَلا يُحِبُّونَكُم وَتُؤمِنُونَ بِالكِتابِ كُلِّهِ) [آل عمران: ١١٩] قال: (وقال الزمخشري: والواو في وتؤمنون للحال، وانتصابها من لا يحبونكم أي لا يحبونكم. والحال: إنكم تؤمنون بكتابهم كله، وهم مع ذلك يبغضونكم، فما بالكم تحبونهم وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم؟ وفيه توبيخ شديد بأنهم في باطلهم أصل منكم في حقكم ونحوه. فإنهم يألمون كما تألمون، وترجون من الله ما لا يرجون، انتهى كلامه.

وهو حسن. إلا أنه فيه من الصناعة النحوية ما يخدشه، وهو: أنه جعل الواو في وتؤمنون للحال، وأنها منتصبة من لا يحبونكم. والمضارع المثبت إذا وقع حالا لا تدخل عليه واو الحال تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجوز ويضحك. فأما قولهم: قمت وأصك عينه ففي غاية الشذوذ. وقد أول على إضمار مبتدأ أي قمت وأنا أصك عينه، فتصير الجملة اسمية. ويحتمل هذا التأويل هنا، أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله، لكن الأولى ما ذكرناه من كونها للعطف) [2].

وعند قوله جل وعلا: (أَم حَسِبتُم أَن تَدخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَعلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنكُم وَيَعلَمَ الصَّابِرِينَ) [آل عمران: ١٤٢] قال: (وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو ويعلم برفع الميم. قال الزمخشري: على أن الواو للحال كأنه قيل: ولما

---

(١). البحر المحيط ٢: ٧٤٢.

(٢). البحر المحيط ٣: ٣١٩.

تجاهدوا وأنتم صابرون انتهى. ولا يصح ما قال، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع، لا يجوز: جاء زيد ويضحك، وأنت تريد جاء زيد يضحك، لأن المضارع واقع موقع اسم الفاعل.

فكما لا يجوز جاء زيد وضاحكا، كذلك لا يجوز جاء زيد ويضحك. فإن أول على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف أمكن ذلك، التقدير: وهو يعلم الصابرين، كما أولوا قوله:

نَجَوتُ وَأَرهَنُهُم مَالِكاً

أي وأنا أرهنهم. وخرج غير الزمخشري قراءة الرفع على استئناف الإخبار، أي: وهو يعلم الصابرين) [1].

٤٥. قاعدة: (من مُسَوِّغَاتِ الِابتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ: وَاوُ الحَالِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَطائِفَةٌ قَد أَهَمَّتهُم أَنفُسُهُم) [آل عمران: ١٥٤] قال: (والواو في قوله: وطائفة، واو الحال. وطائفة مبتدأ، والجملة المتصلة به خبره. وجاز الابتداء بالنكرة هنا إذ فيه مسوغان: أحدهما: واو الحال وقد ذكرها بعضهم في المسوغات، ولم يذكر ذلك أكثر أصحابنا وقال الشاعر:

سَرَينَا وَنَجمٌ قَد أَضَاءَ فَمُذ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخفَى ضَوؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

والمسوغ الثاني: أن الموضع موضع تفصيل. إذ المعنى: يغشى طائفة منكم، وطائفة لم يناموا، فصار نظير قوله:

إِذَا مَا بَكَى مِن خَلفِهَا انصَرَفَت لَهُ ... بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِندَنَا لم يحوّل) [2].

---

(١). البحر المحيط ٣: ٣٦٠.

(٢). البحر المحيط ٣: ٣٩٣.

٤٦. قاعدة: (المُضَارِعُ المَنفِيُّ بِلَا لَا تَدخُلُ عَلَيهِ وَاوُ الحَالِ وإن وَرَدَ ما يُوهم ذلك يُؤَوَّل)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان والسمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكتُمُونَهُ) [آل عمرَان: ١٨٧] قال أبو حيان: (وارتفاع (وَلا تَكتُمُونَه) لكونه وقع حالاً، أي: غير كاتمين له وليس داخلاً في المقسم عليه. قالوا وللحال لا للعطف، كقوله: (فاستقيما ولا تتبعان) وقوله: ولا يسأل في قراءة من خفف النون ورفع اللام. وقيل: الواو للعطف، وهو من جملة المقسم عليه. ولما كان منفيا بلا لم يؤكد، تقول: والله لا يقوم زيد، فلا تدخله النون.

وهذا الوجه عندي أعرب وأفصح، لأن الأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ، قبل لا، حتى تكون الجملة اسمية في موضع الحال، إذ المضارع المنفي بلا لا تدخل عليه واو الحال) [(١)].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلا يَرهَقُ وُجُوهَهُم قَتَرٌ وَلا ذِلَّةٌ) [يونس: ٢٦] قال السمين الحلبي، (فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ. والثاني: أنها في محل نصب على الحال، والعامل في هذه الحال الاستقرار الذي تضمَّنه الجارُّ، وهو «للذين» لوقوعه خبراً عن «الحسنى» قاله أبو البقاء، وقدَّره بقوله: «استقرَّ لهم الحسنى مضموماً لهم السَّلامة»، وهذا ليس بجائز لأن المضارعَ متى وقع حالاً منفيَّاً ب «لا» امتنع دخولُ واو الحال عليه كالمثبت، وإن وَرَدَ ما يُوهم ذلك يُؤَوَّل بإضمار مبتدأ، وقد تقدم تحقيقُه غيرَ مرة. والثالث: أنه في محلِّ رفع نسقاً

(١). البحر المحيط ٣: ٤٦٥.

على «الحسنى»، ولا بدَّ حينئذٍ من إضمار حرفٍ مصدري يَصِحُّ جَعلُه معه مخبراً عنه بالجارّ، والتقدير: للذين أحسنوا الحسنى، وأن لا يرهق، أي: وعدم رَهَقِهم، فلمَّا حُذِفت «أن» رُفع الفعلُ المضارع لأنه ليس من مواضع إضمار «أن» ناصبة وهذا كقوله تعالى: (وَمِن آيَاتِهِ يُرِيكُمُ) [الروم: ٢٤]، أي: أن يُرِيَكم، وقوله: «تَسمع بالمُعَيدِيّ خيرٌ من أن تراه») [1].

٤٧. قاعدة: (واوُ الحالِ علامتُها أن يَصلُحَ موضِعها (إذ))

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَكُنتُم أَمواتاً فَأَحيَاكُم) [البقرة: ٢٨]) قال: (الواوُ واوُ الحالِ، وعلامتُها أن يَصلُح موضِعَها» إذ «، وجملَةُ (كُنتُم أَمواتاً) في محلِّ نصبٍ على الحال، ولا بد من إضمار» قد «ليصِحَّ وقوعُ الماضي حالاً. وقال الزمخشري:» فإن قلت «كيف صَحَّ أن يكونَ حالاً وهو ماضٍ بها؟ قُلتُ: لَم تَدخُل الواوُ على (كُنتُم أَمواتاً) وحدَه، ولكن على جملة قوله: (كُنتُم أَمواتاً) إلى (تُرجَعُونَ)، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتُكم هذه وحالُكم أنكم كنتم أمواتاً نُطَفاً في أصلَابِ آبائكم فَجَعَلَكم أحياءً، ثم يُميتكم بعد هذه الحياة، ثم يُحييكم بعد الموتِ ثم يُحاسِبُكم» .

ثم قال: «فإن قلتَ: بعضُ القصةِ ماضٍ وبعضُها مستقبلٌ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعَ حالاً حتى يكونَ فعلاً حاضراً وقتَ وجودِهَا هو حالٌ عنه فما الحاضرُ الذي وقع حالاً؟ قلت: هو العلمُ بالقصة كأنه قيل: كيف تكفرونَ وأنتم عالمونَ بهذه القصة بأولِها وبآخرها» ؟ قال الشيخُ ما معناه: هذا تَكَلُّفٌ، يعني تأويلَه هذه الجملةَ بالجملةِ الاسمية. قال: «والذي حَمَله على

---

(1) . الدر المصون ٦: ١٨١.

ذلك اعتقادُه أنَّ الجملَ مندرجةٌ في حكمِ الجملةِ الأولى» . قال: «ولا يتعيَّن، بل يكونُ قولُه تعالى: (ثُمَّ يُمِيتُكُم) وما بعده جملاً مستأنفةً أَخبَرَ بها تعالى لا داخلةً تحت الحالِ، ولذلك غايَرَ بينها وبين ما قبلَها من الجملِ بحرفِ العطفِ وصيغةِ الفعل السابقَينِ لها في قولِهِ: (وَكُنتُم أَموَاتاً فَأَحيَاكُم)) [1].

٤٨. قاعدة: (المضارعُ المثبتُ لا تباشِرُه واوُ الحال، فإن وَرَدَ ما ظاهرُه ذَلك يُؤَوَّلُ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَيُعَلِّمُكُمُ الله) [البقرة: ٢٨٢] (يجوزُ في هذهِ الجملةِ الاستئنافُ – وهو الظاهرُ – ويجوزُ أَن تكونَ حالاً من الفاعلِ في «اتَّقوا» قال أبو البقاء: «تقديره: واتقوا اللهَ مضموناً لكم التعليمُ أَو الهدايةُ، ويجوزُ أن تكونَ حالاً مقدَّرَة» . قلت: وفي هذينِ الوجهينِ نظرٌ لأنَّ المضارعَ المثبتَ لا تباشِرُه واوُ الحال، فإن وَرَدَ ما ظاهرُه ذَلك يُؤَوَّلُ، لكن لا ضرورةَ تَدعو إليه ههنا) [2].

---

(١) . الدر المصون ١: ٢٣٨.

(٢) . الدر المصون ٢: ٦٧٧.

٤٩. قاعدة: (إِذَا دَخَلَ عَلَى أَدَاةِ الشَّرطِ وَاوُ الحَالِ لَمْ يُحتَج إِلَى جَوَابٍ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب نحو: أحسن إلى زيد وإن كفرك واشكره وإن أساء إليك أي أحسن إليه كافرا لك واشكره مسيئاً إليك.

فإن أجيب الشرط كانت الواو عاطفة لا للحال نحو: أحسن إليه وإن كفرك فلا تدع الإحسان إليه واشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب.

قال ابن جني: وإنما كان كذلك لأن الحال فضلة وأصل وضع الفضلة أن تكون مفردا كالظرف والمصدر والمفعول به فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال لأنه لو أجيب لصار جملة والحال إنما هي فضلة فالمفرد أولى بها من الجملة والشرط وإن كان جملة فإنه يجري عندهم مجرى الآحاد من حيث كان محتاجا إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر) [١].

٥٠. قاعدة: (وَاوُ الحَالِ الدَّاخِلَةُ عَلَى الجُملَةِ الِاسمِيَّةِ مُغنِيَةٌ عَن ضَمِيرِ صَاحِبِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية وهي عندهم مغنية عن ضمير صاحبها كقوله تعالى: (ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيكُم مِن بَعدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعاساً يَغشى طائِفَةً مِنكُم وَطائِفَةٌ قَد أَهَمَّتهُم أَنفُسُهُم) [آل عمران: ١٥٤]، وقوله: (لَئِن أَكَلَهُ الذِّئبُ وَنَحنُ عُصبَةٌ) [يوسف: ١٤]،

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٣٦٧.

وقوله: (كَما أَخرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيتِكَ بِالحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ المُؤمِنِينَ لَكارِهُونَ) [الأنفال: ٥].

وقد يجتمعان نحو: (فَلا تَجعَلُوا لِلَّهِ أَنداداً وَأَنتُم تَعلَمُونَ) [البقرة: ٢٢]، (وَتَنسَونَ أَنفُسَكُم وَأَنتُم تَتلُونَ الكِتابَ) [البقرة: ٤٤]، (وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُم عاكِفُونَ فِي المَساجِدِ) [البقرة: ١٨٧]، (أَلَمَ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيارِهِم وَهُم أُلُوفٌ حَذَرَ المَوتِ) [البقرة: ٢٤٤]، (لِمَ تَكفُرُونَ بِآياتِ اللهِ وَاللهُ شَهِيدٌ عَلى مَا تَعمَلُونَ) [آل عمران: ٩٨]، (وَلا تَمُوتُنَّ إِلَاّ وَأَنتُم مُسلِمُونَ) [آل عمران: ١٠٢]، (وَلا تَيَمَّمُوا الخَبِيثَ مِنهُ تُنفِقُونَ وَلَستُم بِآخِذِيهِ) [البقرة: ٢٦٧]

(أَو قالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَم يُوحَ إِلَيهِ شَيءٌ) [الأنعام: ٩٣]، (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَلَم يَمسَسنِي بَشَرٌ) [مريم: ٢٠]) [1].

المبحث الخامس: قواعد في النكرة والحال

٥١. قاعدة: (الحالُ لا يكونُ مِن نكرةٍ في غَالبِ الأمرِ)

هذه القاعدة مستفادة من الأصبهاني وأبي حيان، فعند قوله تعالى: (تَخرُجُ مِن أَفوَاهِهِم) [الكَهف: ٥]، قال الأصبهاني: (هو نعت لمحذوف تقديره: كبرت كلمةٌ كلمةٌ تخرج من أفواههم، ترفع (كلمة) المضمرة، كما ترفع (زيد) من قولك: نعم رجلاً زيد، ورفعه من وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتفسير في الآية على هذا: هي كلمة تخرج، ولا يجوز أن يكون (تخرج) وصفاً لـ (كلمة) الظاهرة؛ لأنَّ الوصف

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٤: ٤٣٧.

يقرب النكرة من المعرفة، والتمييز والتفسير والحال لا تكون معرفة ألبتة، ولا يجوز أن يكون حالاً من (كلمة) المنصوبة لأمرين:

أحدهما: أنّ الحال يقوم مقام الوصف.

والثاني: أنّ الحال لا يكون من نكرة في غالب الأمر.

ولكن يجوز أن يكون (تخرج) وصفاً لـ (كلمة) على مذهب من رفع كلمة) [1].

وعند قوله تعالى: (وَعَسى أَن تَكرَهُوا شَيئاً وَهُوَ خَيرٌ لَكُم) [البقرة: ٢١٦] قال أبو حيان: (والجملة من قوله: (وَهُوَ خَيرٌ لَكُم)، حال من قوله: (شَيئاً)، وهو نكرة، والحال من النكرة أقل من الحال من المعرفة) [2].

٥٢. قاعدة: (الصَّحِيحُ أنَّ الحالَ تَأتِي مِنَ النَّكِرَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَعَسى أَن تَكرَهُوا شَيئاً وَهُوَ خَيرٌ لَكُم وَعَسى أَن تُحِبُّوا شَيئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُم وَاللهُ يَعلَمُ وَأَنتُم لَا تَعلَمُونَ) [البقرة: ٢١٦] قال: (وجملة وهو خير لكم: حالية من شيئا على الصحيح من مجيء الحال من النكرة، وهذا الكلام تلطف من الله تعالى لرسوله والمؤمنين، وإن كان سبحانه غنيا عن البيان والتعليل، لأنه يأمر فيطاع، ولكن في بيان الحكمة تخفيفا من مشقة التكليف، وفيه تعويد المسلمين بتلقي الشريعة معللة مذللة فأشار إلى أن حكمة التكليف تعتمد المصالح ودرء المفاسد، ولا

---

(١). إعراب القرآن للأصبهاني: ٢٠٨.

(٢). البحر المحيط ٢: ٣٨٠.

تعتمد ملاءمة الطبع ومنافرته، إذ يكره الطبع شيئا وفيه نفعه وقد يحب شيئا وفيه هلاكه، وذلك باعتبار العواقب والغايات) [1].

٥٣. قاعدة: (إن جئتَ بِالنَّكِرَةِ بَعدَ المَعرِفةِ نصبتَه عَلى الحَالِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن خالويه، فعند قوله تعالى: (اهدِنَا الصِّراطَ المُستَقِيمَ) [الفاتحة: ٦] قال: (• "المستقيم": نصب نعت للصراط. [وذلك أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه، ولا ينعت معرفة إلا بمعرفة ولا نكرة إلا بنكرة، فإن جئت بالنكرة بعد المعرفة نصبته على الحال، كقولك مررت بالصراط مستقيما، وهذا صراط ربك مستقيما، وهو الحق مصدقاً) [2].

٥٤. قاعدة: (إذَا وُصِفَ النَّكرةُ تَخَصَّصَ فصَحَّ انتصابُ الحَالِ عَنه)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشري، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَمَّا جاءَهُم كِتابٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُم) [البقرة: ٨٩] قال: (وقرئ: مصدّقا، على الحال. فإن قلت: كيف جاز نصبها عن النكرة؟ قلت: إذا وصف النكرة تخصص فصح انتصاب الحال عنه، وقد وصف «كتاب» بقوله «من عند الله» وجواب لما محذوف وهو نحو: كذبوا به، واستهانوا بمجيئه) [3].

---

(١). التحرير والتنوير ٢: ٣٢١.

(٢). إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ٢٩.

(٣). الكشاف ١: ١٦٤.

وعند قوله جلَّ وعلا: (إِذ قالَتِ المَلائِكَةُ يا مَريَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنهُ اسمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابنُ مَريَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنيا وَالآخِرَةِ وَمِنَ المُقَرَّبِينَ) [آل عمران: ٤٥] قال: (وَجِيهاً حال من (بِكَلِمَةٍ) وكذلك قوله: (ومن المقربين)، (ويكلم)، (ومن الصالحين). أي يبشرك به موصوفاً بهذه الصفات. وصح انتصاب الحال من النكرة لكونها موصوفة. والوجاهة في الدنيا: النبوّة والتقدم على الناس. وفي الآخرة الشفاعة وعلو الدرجة في الجنة) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (لكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُم لَهُم جَنَّاتٌ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهارُ خالِدِينَ فِيها نُزُلاً مِن عِندِ اللهِ) [آل عمران: ١٩٨] قال عند (نزلاً): (وانتصابه إمّا على الحال من جنات لتخصصها بالوصف والعامل اللام) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلَقَد جاءَهُم مِنَ الأَنباءِ ما فِيهِ مُزدَجَرٌ. حِكمَةٌ بالِغَةٌ فَما تُغنِ النُّذُرُ) [القمر: ٤. ٥] قال: (حِكمَةٌ بالِغَةٌ بدل من ما. أو على: هو حكمة، وقرئ بالنصب حالاً من (ما). فإن قلت: إن كانت ما موصولة ساغ لك أن تنصب حكمة حالاً، فكيف تعمل إن كانت موصوفة؟ وهو الظاهر.

قلت: تخصصها الصفة: فيحسن نصب الحال عنها فَما تُغنِ النُّذُرُ نفي أو إنكار. وما منصوبة، أي: فأي غناء تغنى النذر فَتَوَلَّ عَنهُم لعلمك أن الإنذار لا يغنى فيهم) [٣].

---

(١). الكشاف ١: ٣٦٤.

(٢). الكشاف ١: ٤٥٨.

(٣). الكشاف ٤: ٤٣٢.

المبحث السادس: قواعد في المضاف والحال

٥٥. قاعدة: (الحالُ تجيءُ من المضافِ إليهِ قياساً في ثلاثةِ مواضعَ، أحدها: أن يكونَ المضافُ عاملاً عملَ الفعلِ، الثاني: أن يكون جزءاً، الثالث: أن يكونَ كالجزءِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جل وعلا: (قُل بَل مِلَّةَ إِبراهِيمَ حَنِيفاً) [البقرة: ١٣٥] قال: ((حَنِيفاً) في نصبهِ أربعةُ أقوالٍ، أحدُها: أنه حالٌ من «إبراهيم» لأنَّ الحالَ تجيءُ من المضافِ إليهِ قياساً في ثلاثةِ مواضعَ على ما ذَكَرَ بعضُهم، أحدها: أن يكونَ المضافُ عاملاً عملَ الفعلِ. الثاني: أن يكون جزءاً نحو: (وَنَزَعنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّن غِلٍّ إِخوَاناً) [الحجر: ٤٧] . الثالث: أن يكونَ كالجزءِ كهذه الآية؛ لأنَّ إبراهيمَ لَمَّا لازمَها تنزَّلَت منه منزلةَ الجزءِ. والنحويون يسضعفون مجيئَها من المضاف إليه ولو كانَ المضافُ جزءاً، قالوا: لأنَّ الحالَ لا بدَّ لها من عاملٍ، والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبها، والعاملُ في صاحبِها لا يعملُ عملَ الفعل. ومَن جَوَّز ذلك قَدَّر العاملَ فيها معنى اللام أو معنى الإضافةِ، وهما عاملان في صاحِبها عند هذا القائل. ولم يذكر الزمخشري غيرَ هذا الوجهِ، وشبَّهه بقولك: «رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً» وهو قولُ الزجَّاج) [١].

---

(١) . الدر المصون ٢: ١٣٦.

٥٦. قاعدة: (قد تأتي الحَالُ مِنَ المُضَافِ إليه إذا كانَ المضافُ جزئَه)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا) [المائدة: ٣٨] قال: (جَزَاءً فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعلٍ مقدر أي: جازوهما جزاءً. الثاني: أنه مصدر أيضاً لكنه منصوب على معنى نوع المصدر، لأنه قوله: (فاقطعوا) في قوة: جازُوهما بقطع الأيدي جزاء، الثالث: أنه منصوب على الحال، وهذه الحالُ يُحتمل أن تكونَ من الفاعل أي: مُجازِين لهما بالقطع بسببِ كسبِهما، وأن تكونَ من المضافِ إليه في «أيديهما» أي: في حالِ كونها مجازَين، وجاز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه لأن المضاف جزؤه كقوله: (وَنَزَعنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّن غِلٍّ إِخوَاناً) [الحجر: ٤٧]) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (يُنفِقُ كَيفَ يَشاءُ) [المائدة: ٦٤] قال: (وقال أبو البقاء: مستأنفٌ، ولا يجوزُ ان يكونَ حالاً من الهاء - يعني في «يداه» - لشيئين، أحدُهما: أنَّ الهاءَ مضاف إليها. والثاني: أنَّ الخبرَ يَفصِل بينهما: ولا يجوزُ أن تكونَ حالاً من اليدين، إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما.

قلت: (قوله: أحدُهما: أنَّ الهاء مضاف إليها) ليس ذلك بمانع؛ لأن الممنوع إنما هو مجيءُ الحال من المضافِ إليه إذا لم يكن المضاف جزءاً من المضافِ إليه أو كجزئه أو عاملاً فيه وهذا من النوع الأول فلا مانع فيه. وقوله: (والثاني: أن الخبرَ يَفصِل بينهما) هذا أيضاً ليس بمانع، ومنه: (وهذا بَعلِي شَيخاً) [هود: ٧٢] إذا قلنا إن (شيخاً) حالٌ من اسم الإشارة، والعاملُ فيه التنبيه. وقوله: (إذ ليس فيها ضمير) قد تقدَّم أن العائِدَ يُقَدَّر، أي: ينفق بهما) [٢].

---

(١). الدر المصون ٤: ٢٦٤.

(٢). الدر المصون ٤: ٣٤٤.

وعند قوله جلَّ وعلا: (تَرى أَعيُنَهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنا آمَنَّا فَاكتُبنا مَعَ الشَّاهِدِينَ) [المائدة: ٨٣] ذكر أن في (يَقُولُونَ) ثلاثةَ أوجهٍ قال: (الثاني: أنها حال من الضمير المجرور في» أعينهم «، وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنَّ المضافَ جزؤهُ) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَنَزَعنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّن غِلٍّ إِخوَاناً) [الحجر: ٤٧] قال: ((مِن غِلٍّ) يجوز أن تكون «مِن» لبيان جنس «ما»، ويجوز أن تكون حالاً فتتعلَّق بمحذوف أي: كائناً مِن غِل. وقوله: «تجري من تحتهم الأنهار» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير في «صدورهم» قاله أبو البقاء. وجَعَل العامل في هذه الحال معنى الإِضافة. والثاني: أنها حال، والعامل فيها «نزعنا»، قاله الحوفي. والثالث: أنها استئناف إخبار عن صفة أحوالهم.

وردَّ الشيخ الوجهين الأوَّلين: أمَّا الثاني فلأنَّ (تَجرِي مِن تَحتِهِمُ الأنهار) ليس مِن صفة فاعل «نَزَعنا» ولا مفعوله وهما «ن» و «ما» فكيف ينتصب حالاً عنهما؟ وهو واضح. وأمَّا الأولُ فلأنَّ معنى الإِضافة لا يعمل إلا إذا أمكن تجريدُ المضاف وإعمالُه فيما بعده رفعاً أو نصباً. قلت: قد تقدم غيرَ مرة أن الحالَ تأتي من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه لَمدرَكٍ آخر لا لِما ذكره أبو البقاء من أنَّ العامل هو معنى الإِضافة، بل العامل في الحال هو العامل في المضاف وإن كانت الحالُ ليست منه؛ لأنهما لما كانا متضايفَينِ وكانا مع ذلك شيئاً واحداً ساغ ذلك) [٢].

---

(١). الدر المصون ٤: ٣٩٧.

(٢). الدر المصون ٥: ٣٢٣.

٥٧. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنَّ المضاف مصدرٌ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (اللهُ يَستَهزِئُ بِهِم) [البقرة: ١٥] قال: («اللهُ» رفعٌ بالابتداء و «يَستَهزئ» جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خبرِه، و «بهم» متعلقٌ به، ولا محلَّ لهذه الجملة لاستئنافِها، «وَيَمُدُّهم» في محلِّ رفع أيضاً لعطفِه على الخبر وهو يستهزئ، و«يَعمَهُون» في محلِّ الحالِ مِن المفعولِ في «يَمُدُّهم» أو من الضميرِ في «طغيانهم» وجاءت الحالُ من المضافِ إليه؛ لأنَّ المضاف مصدرٌ. و«في طغيانهم» يَحتمُل أن يتعلَّقَ بـ(يَمُدُّهم) أَو بـ(يَعمَهون)، وقُدِّم عليه، إلا إذا جُعِل «يَعمَهون» حالاً من الضميرِ في «طُغيانهم» فلا يتعلَّق به حينئذ لفسادِ المعنى.

وقد مَنَع أبو البقاء أن يكونَ «في طُغيانهم» و «يَعمَهون» حالَين من الضميرِ في «يَمُدُّهُم»، مُعَلِّلاً ذلك بأنَّ العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين، وهذا على رأي مَن مَنَعَ مِن ذلك، وأمَّا مَن يُجيزُ تعدُّدَ الحالِ مع عدمِ تعدُّدِ صاحبِها فيُجيز ذلك؛ إلَّا أنَّه في هذه الآية ينبغي أن يَمنَعَ ذلك لا لِما ذكره أبو البقاء، بل لأنَّ المعنى يأبى جَعلَ هذا الجارُّ والمجرورِ حالاً، إذ المعنى مُنصَبٌّ على أنه متعلِّقٌ بأحدِ الفعلينِ، أعني يَمُدُّهُم أو يَعمَهُونَ، لا بمحذوفٍ على أنه حالٌ) [١].

---

(١). الدر المصون ١: ١٤٨.

٥٨. قاعدة: (إذا كان الحالُ من المضافِ إليه والمضاف مصدرٌ، فمِن شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقِعِ موقعَ الفعلِ أَن ينحلَّ لحرفٍ مصدريٍ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَإِذ أَخَذنا مِيثاقَ بَنِي إِسرائِيلَ لَا تَعبُدُونَ إِلَّا اللهَ) [البقرة: ٨٣] ذكر أن في (لَا تَعبُدُونَ) أوجهاً قال: (الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «بني إسرائيل» وفيها حينئذ وجهان، أحدُهما: أنَّها حالٌ مقدَّرة بمعنى أَخَذنا مِيثاقَهم مقدِّرين التوحيدَ أبداً ما عاشُوا. والثاني: أنها حالٌ مقارِنةٌ بمعنى: أَخَذنا ميثاقَهم ملتزمين الإقامةَ على التوحيد، قالَه أبو البقاء، وسَبَقَه إلى ذلك قطرب والمبرِّد، وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحال من المضافِ إليه في غير المواضِع الجائز فيها ذلك على الصحيحِ، خلافاً لمَن أجازَ مجيئَها من المضافِ إليه مطلقاً، لا يُقال المضافُ إليه معمولٌ في المعنى لميثاق، لأنَّ ميثاقاً إمَّا مصدرٌ أو في حكمه، فيكونُ ما بعده إمَّا فاعلاً أو مفعولاً، وهو غير جائز لأنَّ مِن شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقِعِ موقعَ الفعلِ أَن ينحلَّ لحرفٍ مصدريٍ وفعل هذا لَا يَنحَلُّ لهما، لَو قَدَّرتَ: وإذ أَخَذنا أن نواثِقَ بني إسرائيلَ أو يواثقنا بنو إسرائيل لم يَصِحَّ، ألا ترى أنَّك لو قُلتَ: أَخَذتُ علمَ زيدٍ لم يتقدَّر بقول: أخذت أَن يعلَمَ زيدٌ، ولذلك مَنَع ابن الطراوة في ترجمة سيبويه: «هذا بابُ علم ما الكِلمُ من العربية» أن يُقَدَّر المصدرُ بحرفٍ مصدري والفعل، وَردَّ وأنكر على مَن أجازه) [١].

---

(١). الدر المصون ١: ٤٥٨.

٥٩. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنَّه فاعلٌ معنىً)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَبِكُفرِهِم وَقَولِهِم عَلى مَريَمَ بُهتاناً عَظِيماً) [النساء: ١٥٦] ذكر أن في نصبِ (بُهتَاناً) خمسةَ أوجه، أظهرها: أنه مفعول به، فإنه مُضَمَّنٌ معنى كلام نحو: قلت خطبة وشعراً. الثاني: أنه منصوبٌ على نوع المصدر كقولهم:» قَعَد القرفصاء «يعني أن القول يكون بُهتاناً وغيرَ بهتان. الثالث: أن ينتصبَ نعتاً لمصدر محذوف أي: قولاً بُهتاناً، وهو قريبٌ من معنى الأول الرابع: أنه منصوبٌ بفعل مقدرٍ من لفظه أي: بَهَتوا بُهتاناً.

الخامس: أنه حال من الضمير المجرور في قولهم أي: مباهتين، وجازَ مجيء الحال من المضاف إليه لأنه فاعل معنىً، والتقدير: وبأن قالوا ذلك مباهتين) [١].

٦٠. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنه مفعولٌ في المعنى)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (تَنزِيلُ الكِتابِ لَا رَيبَ فِيهِ مِن رَبِّ العالَمِينَ) [السجدة: ٢] قال: ((لَا رَيبَ فِيهِ) فيه أوجه أحدها: أن يكون حالاً من «الكتاب»، وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنه مفعولٌ في المعنى. والمعنى: وتفصيل الكتاب منتفياً عنه الرَّيب. والثاني: أنه مستأنفٌ فلا محلَّ له من الإعراب. والثالث: أنه معترضٌ بين «تصديق» وبين (مِن رَّبِّ العالمين) إذ التقديرُ: ولكن تصديق الذين بين يديه مِن رب العالمين) [٢].

---

(١). الدر المصون ٤: ١٤٥.

(٢). الدر المصون ٦: ٢٠٣.

المبحث السابع: قواعد في الحال والجملة

٦١. قاعدة: (الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي، فعند قوله جلَّ وعلا: (بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ) [البقرة: ٣٦] قال: (واللامُ في» لِبعض «متعلقةٌ ب» عَدُوّ «ومقوّيةٌ له، ويجوزُ أن تكونَ في الأصلِ صفةً ل» عدُوّ «، فلمَّا قُدِّمَ عليه انتصَبَ حالاً، فتتعلَّقُ اللامُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذه الجملةُ الحاليةُ لا حاجةَ إلى ادِّعاءِ حَذفِ واوِ الحالِ منها، لأنَّ الربطَ حَصَلَ بالضميرِ، وإن كان الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ.

والبعضُ في الأصل مصدرُ بَعَضَ الشيءَ يَبعَضُه إذا قطعه فأُطلِقَ على القطعةِ من الناسِ لأنها قطعةٌ منه، وهو يقابِلُ» كُلاًّ «، وحكمُهُ حكمُه في لُزومِ الإضافةِ معنىً وأنه مَعرفةٌ بنيَّةِ الإضافةِ فلا تَدخُل عليه أل وينتصِبُ عنه الحال. تقول:» مررت ببعضٍ جالساً «وله لفظٌ ومعنًى، وقد تقدَّم تقريرُ جميعِ ذلك في لفظِ» كُل) [(١)].

٦٢. قاعدة: (الحَالُ لا بُدَّ فيه مِن ذِكرٍ يَعُودُ إلى ذي الحَالِ مَتَى كانت جملةً)

هذه القاعدة مستفادة من أبي علي الفارسي فقد قال: (فأما قوله: لا تكلم نفس إلا بإذنه فإنه يحتمل ضربين، يجوز أن يكون حالا من الذكر الذي في يأتي، ويحتمل أن يكون صفة لليوم المضاف إلى يأتي؛ لأن اليوم في يوم يأتي مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما

---

(١). الدر المصون ١: ٢٩١.

توصف النكرات بالجمل من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تكلّم فيه نفس، فحذف فيه، أو حذف الحرف، وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذي هو صفة كما يحذف من الصّلة، ومثل ذلك قولهم: الناس رجلان: رجل أكرمت، ورجل أهنت. فإذا جعلته حالا من الضمير الذي في يأت، وجب أن تقدّر فيه أيضا ضميرا يرجع إلى ذي الحال، وتقديره: يوم يأتي لا تكلّم نفس، أي: غير متكلّم فيه نفس، فيكون الضمير المقدّر المحذوف يرجع إلى الضمير الذي في يأتي؛ لأنّ الحال لا بدّ فيه من ذكر يعود إلى ذي الحال متى كانت جملة، كما لا بد من ذلك في الصفة، ومن قدّره حالا كان أجدر بأن تحذف الياء من يأتي لأنه كلام مستقلّ، فيشبه من أجل ذلك الفواصل، وإن لم يكن فاصلة، كما أنّ حذف الياء من قوله: (ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبغِ) [الكهف: ٦٤]، لما كان كلاما تامّاً فأشبه الفاصلة، فحسن الحذف له، كما يحسن الحذف من الفواصل، وإن جعلته صفة لم يمتنع ذلك معها أيضا، لأن الصفة قد يستغني عنها الموصوف، كما أن الحال كذلك، إلا أنّ من الصفات ما لا يحسن أن يحذف منه، فذلك أشبه بغير الكلام التام) [1].

(1) . الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٧٥.

٦٣. قاعدة: (جُمْلَةُ الحَالِ المُضَارِعَةِ المُفتَتَحَةِ بِحَرفِ نَفيٍ يَجُوزُ اقتِرَانُهَا بِالوَاو وَعَدَمه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (قالَ قَد أُجِيبَت دَعوَتُكُما فَاستَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعلَمُونَ) [يونس: ٨٩] قال: (وقوله: (وَلا تَتَّبِعانِّ) قرأه الجمهور بتشديد النون مكسورة. وهما نونان: إحداهما نون المثنى والأخرى نون التوكيد. وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر ولا تتبعان بنون خفيفة مكسورة. وهي نون رفع المثنى لا نون التوكيد، فتعين أن تكون (لا) على هاته القراءة نافية غير ناهية، والجملة في موضع الحال والواو واو الحال، لأن جملة الحال المضارعة المفتتحة بحرف نفي يجوز اقترانها بالواو وعدمه)[1].

٦٤. قاعدة: (مَتَى دَارَ الأَمرُ بَينَ أَن يَكُونَ الحَالُ مُفرَداً أَو جُمْلَةً، كَانَ تَقدِيرُ المُفرَدِ أَجوَدَ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَآتَيناهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِما بَينَ يَدَيهِ مِنَ التَّوراةِ) [المائدة: ٤٦] قال: (قال ابن عطية: ومصدقا حال مؤكدة معطوفة على موضع الجملة التي هي فيه هدى، فإنها جملة في موضع الحال انتهى. وإنما قال: إن مصدقا، حال مؤكدة من حيث المعنى، لأنه يلزم من كون الإنجيل كتابا إلهيا أن يكون مصدقا للكتب الإلهية، لكن قوله: معطوفة على الجملة التي هي فيه هدى، فإنها جملة في موضع الحال قول مرجوح، لأنا قد بينا أن قوله: فيه هدى ونور من قبيل المفرد لا من قبيل الجملة، إذ قدرناه كائنا فيه هدى ونور، ومتى دار الأمر بين أن يكون الحال

---

(١). التحرير والتنوير ١١: ٢٧٣.

مفردا أو جملة، كان تقدير المفرد أجود على تقدير أنه جملة يكون ذلك من القليل، لأنها جملة اسمية، ولم تأت بالواو، وإن كان يغني عن الرابط الذي هو الضمير، لكن الأحسن والأكثر أن يأتي بالواو، حتى إن الفراء زعم أن عدم الواو شاذ، وإن كان ثم ضمير، وتبعه على ذلك الزمخشري.

قال علي بن أبي طالب: ومصدقا معطوف على مصدقا الأول انتهى. ويكون إذ ذاك حالا من عيسى، كرره على سبيل التوكيد، وهذا فيه بعد من جهة التركيب واتساق المعاني، وتكلفه أن يكون وآتيناه الإنجيل جملة حالية معطوفة على مصدقا) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَكَأَيِّن مِن نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) [آل عمران: ١٤٦] قال: (وقرأ الحرميان وأبو عمرو قتل مبنيا للمفعول، وقتادة كذلك، إلا أنه شدد التاء، وباقي السبعة قاتل بألف فعلا ماضيا. وعلى كل من هذه القراءات يصلح أن يسند الفعل إلى الضمير، فيكون صاحب الضمير هو الذي قتل أو قتل على معنى التكثير بالنسبة لكثرة الأشخاص، لا بالنسبة لفرد فرد. إذ القتل لا يتكثر في كل فرد فرد. أو هو قاتل ويكون قوله: معه ربيون محتملا أن تكون جملة في موضع الحال، فيرتفع ربيون بالابتداء، والظرف قبله خبره، ولم يحتج إلى الواو لأجل الضمير في معه العائد على ذي الحال، ومحتملا أن يرتفع ربيون على الفاعلية بالظرف، ويكون الظرف هو الواقع حالاً التقدير: كائناً معه ربيون، وهذا هو الأحسن. لأن وقوع الحال مفردا أحسن من وقوعه جملة. وقد اعتمد الظرف لكونه وقع حالا فيعمل وهي حال محكية، فلذلك ارتفع ربيون بالظرف.

وإن كان العامل ماضيا لأنه حكى الحال كقوله تعالى: (وَكَلبُهُم باسِطٌ ذِراعَيهِ) [الكهف: ١٨] وذلك على مذهب البصريين. وأما الكسائي وهشام

---

(١). البحر المحيط ٤: ٢٧٨.

فإنه يجوز عندهما إعمال اسم الفاعل الماضي غير المعروف بالألف واللام من غير تأويل، بكونه حكاية حال، ويصلح أن يسند الفعل إلى ربيون فلا يكون فيه ضمير، ويكون الربيون هم الذين قتلوا أو قتلوا أو قاتلوا، وموضع كأين رفع على الابتداء) [1].

٦٥. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ دَلَالَتُهَا عَلَى الهَيئَةِ أَقوَى مِن دَلَالَةِ الحَالِ المُفرَدَةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَهُم يَتلُونَ الكِتابَ) [البقرة: ١١٣] قال: (وجيء بالجملة الحالية؛ لأن دلالتها على الهيئة أقوى من دلالة الحال المفردة، لأن الجملة الحالية بسبب اشتمالها على نسبة خبرية تفيد أن ما كان حقه أن يكون خبرا عدل به عن الخبر لادعاء أنه معلوم اتصاف المخبر عنه به، فيؤتى به في موقع الحال المفردة على اعتبار التذكير به ولفت الذهن إليه فصار حالاً له) [2].

---

(١). البحر المحيط ٣: ٣٦٩.

(٢). التحرير والتنوير ١: ٦٧٦.

٦٦. قاعدة: (اجتِمَاعُ الوَاوِ وَالضَّمِيرِ فِي الجُملَةِ الِاسمِيَّةِ الوَاقِعَةِ حَالاً أَكثَرُ مِنَ انفِرَادِ الضَّمِيرِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَقُلنَا اهبِطُوا بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ) [البقرة: ٣٦] قال: (وهذه الجملة في موضع الحال، أي اهبطوا متعادين، والعامل فيها اهبطوا. فصاحب الحال الضمير في اهبطوا، ولم يحتج إلى الواو لإغناء الرابط عنها، واجتماع الواو والضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً أكثر من انفراد الضمير. وفي كتاب الله تعالى: (وَيَومَ القِيامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسوَدَّةٌ) [الزمر ٦٠]، وليس مجيئها بالضمير دون الواو شاذّاً، خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشري. وقد روى سيبويه عن العرب كلمته: فوه إلى في، ورجع عوده على بدئه، وخرجه على وجهين: أحدهما: أن عوده مبتدأ وعلى بدئه خبر، والجملة حال، وهو كثير في لسان العرب، نظمها ونثرها، فلا يكون ذلك شاذا. وأجاز مكي بن أبي طالب أن تكون الجملة مستأنفة إخبارا من الله تعالى بأن بعضهم لبعض عدو، فلا يكون في موضع الحال، وكأنه فر من الحال، لأنه تخيل أنه يلزم من القيد في الأمر أن يكون مأمورا به، أو كالمأمور. ألا ترى أنك إذا قلت قم ضاحكا كان المعنى الأمر بإيقاع القيام مصحوبا بالحال فيكون مأمورا بها أو كالمأمور، لأنك لم تسوغ له القيام إلا في حال الضحك وما يتوصل إلى فعل المأمور إلا به مأمور به؟ والله تعالى لا يأمر بالعداوة ولا يلزم ما يتخيل من ذلك، لأن الفعل إذا كان مأمورا به من يسند إليه في حال من أحواله، لم تكن تلك الحال مأمورا بها، لأن النسبة الحالية هي لنسبة تقييدية لا نسبة إسنادية. فلو كانت مأمورا بها إذا كان العامل فيها أمرا، فلا يسوغ ذلك هنا، لأن الفعل المأمور به إذا كان لا يقع في الوجود إلا بذلك القيد، ولا يمكن خلافه، لم يكن ذلك القيد مأمورا به، لأنه ليس داخلا في حيز

التكليف، وهذه الحال من هذا النوع، فلا يلزم أن يكون الله أمر بها، وهذه الحال من الأحوال اللازمة) [1].

٦٧. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ المَنفِيَّةُ بِـ(لَم) المُشتَمِلَةِ عَلَى ضَمِيرِ ذِي الحَالِ، يَجُوزُ دُخُولُ الوَاوِ عَلَيهَا، وَعَدَمُ دُخُولِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (فَانقَلَبُوا بِنِعمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضلٍ لَم يَمسَسهُم سُوءٌ) [آل عمران: ١٧٤] قال: (والجملة الحالية المنفية بـ(لم) المشتملة على ضمير ذي الحال، يجوز دخول الواو عليها، وعدم دخولها. فمن الأول قوله تعالى: (أَو قالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَم يُوحَ إِلَيهِ شَيءٌ) [الأنعام: ٢٣]، وقول الشاعر:

لَا تَأخُذَنِّي بِأَقوَالِ الوُشَاةِ وَلَم ... أُذنِب وَإِن كَثُرَت فِيَّ الأَقَاوِيلُ

ومن الثاني قوله تعالى: (وَرَدَّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيظِهِم لَم يَنالُوا خَيراً) [الأحزاب: ٢٥]، وقول قيس بن الأسلت:

واضرب القوس يَومَ الوَغَى ... بِالسَّيفِ لَم يَقصُر بِهِ بَاعِي

ووهم الأستاذ أبو الحسن بن خروف في ذلك فزعم: أنها إذا كانت الجملة ماضية معنى لا لفظا احتاجت إلى الواو كان فيها ضميراً، ولم يكن فيها. والمستعمل في لسان العرب ما ذكرناه) [2].

---

(١). البحر المحيط ١: ٢٦٤.

(٢). البحر المحيط ٣: ٤٣٩.

٦٨. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ تَستَغني بِالضَّمِيرِ عَنِ الوَاوِ وَبِالوَاوِ عَنِ الضَّمِيرِ، فَإِذَا كَانَت فِي مَعنَى الصِّفَةِ لِصَاحِبِهَا اشتَمَلَت عَلَى ضَمِيرِهِ أَو ضَمِيرِ سَبَبِيِّهِ فَاستَغنَت عَنِ الوَاوِ، وَإِلَّا وَجَبَتِ الوَاوُ، إِذ لَا رَابِطَ حِينَئِذٍ غَيرُهَا)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَقُلنَا اهبِطُوا بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ) [البقرة: ٣٦] قال: (وجملة (بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ) إما مستأنفة استئنافاً ابتدائياً وإما جملة حال من ضير اهبطوا وهي اسمية خلت من الواو، وفي اعتبار الجملة الإسمية الخالية من الواو حالاً خلاف بين أئمة العربية، منع ذلك الفراء والزمخشري وأجازه ابن مالك وجماعة. والحق عندي أن الجملة الحالية تستغني بالضمير عن الواو وبالواو عن الضمير فإذا كانت في معنى الصفة لصاحبها اشتملت على ضميره أو ضمير سببيه فاستغنت عن الواو نحو الآية ونحو جاء زيد يده على رأسه أو أبوه يرافقه، وإلا وجبت الواو إذ لا رابط حينئذ غيرها نحو جاء زيد والشمس طالعة وقول تأبط شرا:

فَخَالَطَ سَهلَ الأَرضِ لَم يَكدَحِ الصَّفَا ... بِهِ كَدحَةٌ وَالمَوتُ خَزيَانُ يَنظُرُ)[١].

(١) . التحرير والتنوير ١: ٤٣٦.

المبحث الثامن: قواعد في الحال المؤكدة

٦٩. قاعدة: (قَد تَكُونُ الحَالُ مُؤَكِّدةً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عطية ومكي القيسي والزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي، فعد قوله جلَّ وعلا: (وَيَكفُرُونَ بِما وَراءَهُ وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِما مَعَهُم) [البقرة: ٩١] قال ابن عطية: (ووصف الله تعالى القرآن بأنه الحق، ومُصَدِّقاً حال مؤكدة عند سيبويه، وهي غير منتقلة، وقد تقدم معناها في الكلام ولم يبق لها هي إلا معنى التأكيد، وأنشد سيبويه على الحال المؤكدة:

أنا ابن دارة معروفا بها حسبي ... وهل لدارة يا للنّاس من عار) [١].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَهذا صِراطُ رَبِّكَ مُستَقِيماً قَد فَصَّلنَا الآياتِ لِقَومٍ يَذَّكَّرُونَ) [الأنعام: ١٢٦] قال: (ومُستَقِيماً حال مؤكدة وليست كالحال في قولك: (جاء زيد راكباً) بل هذه المؤكدة تتضمن المعنى المقصود وفَصَّلنَا معناه بينا وأوضحنا) [٢].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَهذا صِراطُ رَبِّكَ مُستَقِيماً قَد فَصَّلنَا الآياتِ لِقَومٍ يَذَّكَّرُونَ) [الأنعام: ١٢٦] قال مكي القيسي: (قوله (مستقيما) نصب على الحال من صراط وهذه يقال لها الحال المؤكدة لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيما فلم يؤت بها لتفرق بين حالتين إذ لا يتغير صراط الله عن الاستقامة أبدا وليست هذه الحال كالحال في قولك هذا زيد راكبا لأن زيد قد يخلو من الركوب في وقت آخر إلى ضد الركوب وصراط الله لا يخلو من الاستقامة أبدا

---

(١). تفسير ابن عطية ١: ١٧٩.

(٢). تفسير ابن عطية ٢: ٣٤٤.

فاعرف معنى الحال المؤكدة من الحال المفرقة بين الأفعال التي تختلف وتتبدل) [1].

وعند قوله جلَّ وعلا: (ثُمَّ وَلَّيتُم مُدبِرِينَ) [التوبة: ٢٥] قال: (نصب مدبرين على الحال المؤكدة، ولا يجوز أن تكون الحال المطلقة؛ لأن قوله: (ثُمَّ وَلَّيتُم) يدل على الاستدبار، فالحال المؤكدة لما دل عليه صدر الكلام بمنزلة قوله تعالى: (وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً) البقرة: ٩١ وقوله: (وَأَنَّ هَذَا صِراطِي مُستَقِيماً) الأنعام: ١٥٣، وكقولك: هو زيد معروفاً) [2].

وعند قوله جلَّ وعلا: (كَلَّا إِنَّها لَظى. نَزَّاعَةً لِلشَّوى) [المعارج: ١٥. ١٦] قال الزمخشري: (وقرئ نزاعة، بالنصب على الحال المؤكدة، أو على أنها متلظية نزاعة، أو على الاختصاص للتهويل) [3].

وعند قوله جلَّ وعلا: (لَا تُبقِي وَلا تَذَرُ. لَوَّاحَةٌ لِلبَشَرِ) [المدثر: ٢٨. ٢٩] قال أبو حيان: (وقرأ العوفي وزيد بن علي والحسن وابن أبي عبلة: لواحة بالنصب على الحال المؤكدة، لأن النار التي لا تبقي ولا تذر لا تكون إلا مغيرة للأبشار) [4].

وعند قوله جلَّ وعلا: (وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدواً بِغَيرِ عِلمٍ) [الأنعام: ١٠٨] ذكر السمين الحلبي أن نصب (عَدواً) من

---

(١). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٢٧٠.

(٢). مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ١: ٣٢٨.

(٣). الكشاف ٤: ٦١٠.

(٤). البحر المحيط ١٠: ٣٣٢.

ثلاثة أوجه قال: (والثالث: أنه منصوب على أنه واقع موقع الحال المؤكدة؛ لأن السَّبَّ لا يكون إلا عَدواً) [1].

٧٠. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ هِيَ الآتِيَةُ عَلَى حَالٍ واحدة عكس المُبِيِّنَةِ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُنتَقِلَةً وَهِيَ لِتَأكِيدِ الفِعلِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (الحال المؤكدة وهي الآتية على حال واحدة عكس المبينة فإنها لا تكون إلا منتقلة وهي لتأكيد الفعل كما سبق في المصدر المؤكد لنفسه وسميت مؤكدة لأنها نعلم قبل ذكرها فيكون ذكرها توكيدا لأنها معلومة من ذكر صاحبها كقوله تعالى: (وَيَومَ أُبعَثُ حَيّاً) [مريم: ٣٣]، وقوله: (وَلا تَعثَوا فِي الأَرضِ مُفسِدِينَ) [الشعراء: ١٨٣]، (فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً مِن قَولِها) [النَّمل: ١٩] ؛ لأن معنى تبسم: ضحك مسروراً.

وقوله: (وَأَرسَلناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) [النِّسَاء: ٧٩]، (ثُمَّ تَوَلَّيتُم إِلَّا قَلِيلاً مِنكُم وَأَنتُم مُعرِضُونَ) [البقرة: ٨٣]، وذكر الإعراض للدلالة على تناهي حالهم في الضلال ومثله: (أَقرَرتُم وَأَنتُم تَشهَدُونَ) [البقرة: ٨٤] إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولي والإقرار وقوله: (وَأُزلِفَتِ الجَنَّةُ لِلمُتَّقِينَ غَيرَ بَعِيدٍ) [ق: ٣١].

وقوله: (خالِدِينَ فِيها مَا دامَتِ السَّماواتُ وَالأَرضُ) [هود: ١٠٧] فإنه حال مؤكدة لقوله: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خالِدِينَ فِيها) [هود: ١٠٨]، وبهذا يزول الإشكال في أن شرط الحال الانتقال ولا يمكن ذلك هنا، فإنا نقول ذلك شرط في غير المؤكدة ولما لم يقف ابن جني على ذلك قدر محذوفا أي

---

(١). الدر المصون ٥: ١٠٠.

معتقدا خلودهم فيها؛ لأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير المؤمنين فلهذا ساغ مجيئها غير منتقلة.

ومنهم من نازع في التأكيد في بعض ما سبق؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم عاملها وليس كذلك التبسم والضحك فإنه قد يكون من غير ضحك بدليل قوله: "تبسم تبسم الغضبان"

وكذلك التولية والإدبار في قوله تعالى: (وَلَّى مُدبِراً) [النمل: ١١] (ثُمَّ وَلَّيتُم مُدبِرِينَ) [التوبة: ٢٥] فإنهما بمعنيين مختلفين فالتولية أن يولي الشيء ظهره والإدبار أن يهرب منه فليس كل مول مدبرا ولا كل مدبر موليا ونظيره قوله تعالى: (إِنَّكَ لَا تُسمِعُ المَوتى وَلا تُسمِعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ إِذا وَلَّوا مُدبِرِينَ) [النمل: ٨٠] فلو كان أصم مقبلا لم يسمع فإذا ولى ظهره كان أبعد له من السماع فإذا أدبر مع ذلك كان أشد لبعده عن السماع ومن الدليل على أن التولي لا يتضمن الإدبار قوله: (فَوَلِّ وَجهَكَ شَطرَ المَسجِدِ الحَرامِ) [البقرة: ١٤٤] فإنه بمعنى الإقبال وقوله: (وَلَمَ يُعَقِّب) [النمل: ١١] إشارة إلى استمراره في الهروب وعدم رجوعه يقال: فلان ولى إذا رجع وكل راجع معقب وأهل التفسير يقولون: لم يقف ولم يلتفت وكذلك قوله: (وَأَرسَلناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) [النِّسَاء: ٧٩] قيل: ليست بمؤكدة لأن الشيء المرسل قد لا يكون رسولا كما قال تعالى: (إِذ أَرسَلنا عَلَيهِمُ الرِّيحَ العَقِيمَ) [الذاريات: ٤١]، وقوله: (وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً) [البقرة: ٩١] جعلها كثير من المعربين مؤكدة لأن صفة الحق التصديق قيل ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته الجملة.

ودعوى التأكيد غير ظاهرة لأنه يلزم من كون الشيء حقا في نفسه أن يكون مصدقا لغيره والفرض أن القرآن العزيز فيه الأمران وهو كونه حقا وكونه مصدقا لغيره من الكتب فالظاهر أن (مُصَدِّقاً) حال مبينة لا مؤكدة ويكون

العامل فيها الحق لكونه بمعنى الثابت وصاحب الحال الضمير الذي تحمله الحق لتأوله بالمشتق) [1].

٧١. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدةُ تَقَعُ مع الأسماءِ في غيرِ الإشارةِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزجاج، فعند قوله جلَّ وعلا: (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَاّ هُوَ وَالمَلائِكَةُ وَأُولُوا العِلمِ قائِماً بِالقِسطِ) [آل عمران: ١٨] قال: الزجاج: (ونصب (قائماً بالقسط) حال مؤكدة لأن الحال المؤكدة تقع مع الأسماءِ في غير الإشارة، تقول إنه زيد معروفاً وهو الحق مصدقاً ولا إله إلا هو قائما بالقسط) [2].

---

(١) . البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٠٢.

(٢) . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ٣٨٧.

٧٢. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ لَا يَكُونُ العَامِلُ فِيهَا النَّصبَ شَيئاً مِنَ الجُملَةِ السَّابِقَةِ قَبلَهَا، وَإِنَّمَا يَنتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضمَرٍ)

٧٣. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ لِمَضمُونِ الجُملَةِ هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى مَعنًى مُلَازِمٍ لِلمُسنَدِ إِلَيهِ الحُكمُ، أَو شَبِيهٍ بِالمُلَازِمِ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من أبي حيان، فعند قوله جلَّ وعلا: (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَةُ وَأُولُوا العِلمِ قائِماً بِالقِسطِ) [آل عمران: ١٨] قال: (قال الزمخشري: فإن قلت: قد جعلته حالا من فاعل: (شهد)، فهل يصح أن ينتصب حالاً من: (هو)، في: (لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ)؟

قلت: نعم! لأنها حال مؤكدة، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها، كقوله: أنا عبد الله شجاعا. انتهى.

ويعني أن الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها النصب شيئا من الجملة السابقة قبلها، وإنما ينتصب بعامل مضمر تقديره: أحق، أو نحوه مضمرا بعد الجملة، وهذا قول الجمهور. والحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الدالة على معنى ملازم للمسند إليه الحكم، أو شبيه بالملازم، فإن كان المتكلم بالجملة مخبرا عن نفسه، فيقدر الفعل: أحق، مبنيا للمفعول، نحو: أنا عبد الله شجاعا، أي: أحق شجاعا. وإن كان مخبرا عن غيره نحو: هو زيد شجاعا، فتقديره: أحقه شجاعا.

وذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى، وذهب ابن خروف إلى أنه المبتدأ بما ضمن من معنى التنبيه. وأما من جعله حالا من الجميع، على ما ذكر، فرد بأنه لو جاز ذلك لجاز: جاء القوم راكبا، أي: كل واحد منهم. وهذا لا تقوله العرب) [١].

---

(١). البحر المحيط ٣: ٦٢.

٧٤. قاعدة: (الأصلُ أنه لا يصحُّ أن تكونَ الحالُ مُؤَكِّدَةً لِلجُملَةِ الفِعلِيَّةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور، فعند قوله جلَّ وعلا: (وَلا تَعثَوا فِي الأَرضِ مُفسِدِينَ) [البقرة: ٦٠] قال: (والعثيان بفتحتين وفي لغة غير أهل الحجاز عثا يعثو مثل سما يسمو ولم يقرأ أحد من القراء: ولا تعثوا بضم الثاء.

وهو أشد الفساد وقيل: هو الفساد مطلقا وعلى الوجهين يكون مفسدين حالا مؤكدة لعاملها. وفي «الكشاف» جعل معنى لا تعثوا لا تتمادوا في فسادكم فجعل المنهي عنه هو الدوام على الفعل وكأنه يأبى صحة الحال المؤكدة للجملة الفعلية فحاول المغايرة بين لا تعثوا وبين مفسدين تجنبا للتأكيد وذلك هو مذهب الجمهور لكن كثيرا من المحققين خالف ذلك، واختار ابن مالك التفصيل فإن كان معنى الحال هو معنى العامل جعلها شبيهة بالمؤكدة لصاحبها كما هنا وخص المؤكدة لمضمون الجملة الواقعة بعد الاسمية نحو زيد أبوك عطوفا وقول سالم بن دارة اليربوعي:

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعرُوفاً بِهَا نَسَبِي ... وَهَل بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِن عَارِ) [(١)].

---

(١). التحرير والتنوير ١: ٥٢٠.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١. ذكرتُ معنى الحال في اللغة وأن الحَاء وَالوَاو وَاللام أَصلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَحَرُّكٌ فِي دَورٍ. فَالحَولُ العَامُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحُولُ، أَي يَدُورُ. وَيُقَالُ حَالَتِ الدَّارُ وَأَحَالَت وَأَحوَلَت: أَتَى عَلَيهَا الحَولُ. وَأَحوَلتُ أَنَا بِالمَكَانِ وَأَحَلتُ، أَي أَقَمتُ بِهِ حَولاً.

. وبينت معنى الحال في الاصطلاح وأنَّه ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، والحال المؤكدة: هي التي لا ينفك ذو الحال عنها ما دام موجوداً غالباً، نحو: زيد أبوك عطوفاً. الحال المنتقلة: بخلاف ذلك.

٣. ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التي تتعلق بالحال عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى ثمانية مباحث:

المبحث الأول: قواعد عامة في الحال

المبحث الثاني: قواعد في العامل والحال

المبحث الثالث: قواعد في الحال وصاحب الحال

المبحث الرابع: قواعد في واو الحال

المبحث الخامس: قواعد في النكرة والحال

المبحث السادس: قواعد في المضاف والحال

المبحث السابع: قواعد في الحال والجملة

المبحث الثامن: قواعد في الحال المؤكدة

وقد وصلت القواعد التي استخرجتها من كلام المفسرين إلى أربع وسبعين قاعدة.

وظهر في ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير، فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى، سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١. دراسة موضوع الحال عند علماء اللغة عامةً، وعند أحد اللغويين.

٢. دراسة الحال عند المفسرين عامةً، أو عند أحد المفسرين.

٣. دراسة الاختلافات بين العلماء التي يكون سببها علوم اللغة العربية.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

القرآن وعلومه:

. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة ١٣٨١ هـ.

. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

. معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، الطبعة الأولى.

. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي

القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

. التَّفسِيرُ البَسِيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

. دَرجُ الدرر في تَفسِيرِ الآيِ والسوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَين، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ -٢٠٠٨م.

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ . ٥٣٨ هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ.

. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد

السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

. إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)، الطبعة الأولى، ١٤١هـ – ١٩٩٥م.

. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

. تُحفَةُ الأَقرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثلِيثِ مِن حُرُوفِ القُرآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٨٢هـ-٢٠٠٧م.

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.

. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

. اللغة العربية وعلومها:

. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

. رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية — الكويت.

. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

. الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢-١٩٩٢م.

. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨م.

. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
٢	الفصل الأول: الحال في اللغة العربية	١١
٣	المبحث الأول: معنى الحال في اللغة	١١
٤	المبحث الثاني: معنى الحال في الاصطلاح	١٢
٥	الفصل الثاني: قواعد الحال عند المفسرين	١٣
٦	المبحث الأول: قواعد عامة في الحال	١٣
٧	١. قاعدة: (الْحَالُ كَالْخَبَرِ تَتَعَدَّدُ بِدُونِ عَطْفٍ)	١٣
٨	٢. قاعدة: (الحالُ يُستَغنى عنها غالباً)	١٣
٩	٣. قاعدة: (قَد تُحذَفُ الحَالُ)	١٤
١٠	٤. قاعدة: (الحالُ صفةٌ في المعنى)	١٥
١١	٥. قاعدة: (شَأنُ الحَالِ الوَارِدَةِ بَعدَ المُفرَدَاتِ أَن تَعُودَ إِلَى جَمِيعِهَا)	١٧
١٢	٦. قاعدة: (الأصلُ في الحَالِ التي ليسَت للتَّوكيدِ أن تكونَ منتقلةً)	١٧
١٣	٧. قاعدة: (الحَالُ والنَّعتُ والخَبَرُ أصلُها أَن تكونَ مفردةً فما قَرُب منها كان أَولى)	١٨
١٤	٨. قاعدة: (مِن أنواعِ الحَالِ: الحَالُ المُوَطِّئَةُ)	٢٠
١٥	٩. قاعدة: (أَكثَرُ مَا يُستَعمَلُ (كَافَّةً) فِي الكَلَامِ أَنَّهُ حَالٌ مِنِ اسمٍ قَبلَهُ)	٢١
١٦	١٠. قاعدة: (الحالُ أكثرُ أمرِها أنها لِمَا يَنتقلُ	٢٢

	ويتغيَّرُ، وقد تَأتي لِمَا لا ينتقلُ ولا يتغيَّرُ)	
١٧	١١. قاعدة: (الحَالُ في أكثرِ أحوالِها إنَّما تَكُونُ لِمَا يُمكِنُ أن يكونَ ويُمكِنُ أن لا يكونَ)	٢٣
١٨	١٢. قاعدة: (المَصدَرُ يَجِيء حَالاً إِذَا كَانَ ظَاهِراً تَأوِيلُهُ بِاسمِ الفَاعِلِ، وَهُوَ يَرجِعُ إِلَى الإِخبَارِ بِالمَصدَرِ لِقَصدِ المُبَالَغَةِ)	٢٣
١٩	١٣. قاعدة: (الْحَالُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَرْجِعُ إِلَى كِلْتَيْهِمَا لَا سِيَّمَا إِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ)	٢٥
٢٠	١٤. قاعدة: (قد يأتي الحَالُ مِن اسمِ الإشارةِ؛ لأنَّ اسمَ الإِشَارَةِ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ)	٢٦
٢١	١٥. قاعدة: (كَثُرَ مَجِيءُ الحَالِ مِنِ اسمِ الإِشَارَةِ؛ لأَنَّ الإِشَارَةَ بُنِيَت عَلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ مُشَاهَدٌ، فَيَقتَضِي أَنَّهُ مُستَحضَرٌ فِي الذِّهنِ بِمُجمَلِ كُلِّيَّاتِهِ وَمَا جَرَّبُوهُ مِنهُ وَعَرَفُوهُ، كَأَنَّهُ أَمرٌ مَحسُوسٌ)	٢٧
٢٢	١٦. قاعدة: (لَا يَقَعُ الحَالُ مِن شَيئَينِ إِلَّا إِذَا كَانَ اللفظُ يَحتَمِلُهُمَا، وَاعتِبَارُ ذَلِكَ بِجَعلِ ذَوِي الحَالِ مُبتَدَأَينِ، وَالإِخبَارِ بِتِلكَ الحَالِ عَنهُمَا، فَمَتَى صَحَّ ذَلِكَ صَحَّتِ الحَالُ، وَمَتَى امتَنَعَ امتَنَعَت)	٢٧
٢٣	١٧. قاعدة: (امْتِنَاعُ اقْتِرَانِ جُمْلَةِ الْحَالِ بِعَلَامَةِ الِاسْتِقْبَالِ فِي الْإِثْبَاتِ أَوِ النَّفْيِ مَذْهَبٌ بَصْرِيٌّ)	٢٩
٢٤	١٨. قاعدة: (سُمِّيَتْ الْحَالُ حَالاً لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا ثُبُوتُ وَصْفٍ فِي الْحَالِ وَهَذَا يُنَافِي اقْتِرَانَهَا	٢٩

	بِعَلَامَةِ الِاسْتِقْبَالِ)	
٢٥	١٩. قاعدة: (مَعْنَى الْحَالِ الْمُقَدَّرَةِ أَنَّهَا مُقَدَّرٌ حُصُولُهَا غَيْرَ حَاصِلَةٍ الْآنَ وَالْمُقَدَّرُ هُوَ النَّاطِقُ بِهَا، وَهِيَ وَصْفٌ لِصَاحِبِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَقَيْدٌ لِعَامِلِهَا كَيْفَمَا كَانَ)	٣٠
٢٦	المبحث الثاني: قواعد في العامل والحال	٣١
٢٧	٢٠. قاعدة: (الحَالُ لا يَتَقدَّمُ على العِامل إذا كانَ لا يَنصرفُ)	٣١
٢٨	٢١. قاعدة: (قد يكونُ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الفِعلِ)	٣٢
٢٩	٢٢. قاعدة: (قد يكونُ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الإشارة أو الظرف)	٣٣
٣٠	٢٣. قاعدة: (الظَّرفُ لا يَعمَلُ في الحَالِ متقدمة كما يَعمَلُ في الظَّرفِ مُتَقَدِّماً)	٣٤
٣١	٢٤. قاعدة: (إذا كانَ العَاملُ في الحَالِ مَعنَى الفِعلِ لا الفعل لم يجز تقديمُ الحَالِ عليه)	٣٥
٣٢	٢٥. قاعدة: (الحَالُ لا يَتَقَدَّمُ على العَامِلِ المَعنَوِي)	٣٥
٣٣	٢٦. قاعدة: (الأكثرُ أن يَكُونَ العَامِلُ في الحَالِ هو العَامِلُ في صاحبِهَا)	٣٧
٣٤	٢٧. قاعدة: (المَجرُورُ وَالظَّرفُ إِذَا وَقَعَا حَالَينِ كَانَ العَامِلُ مَحذُوفاً)	٣٩
٣٥	٢٨. قاعدة: (الحَالُ لا بُدَّ أن يَعمَلَ فيها ما	٤٠

	يَعمَلُ في صَاحِبِهَا)	
٣٦	٢٩. قاعدة: (العاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبها)	٤١
٣٧	٣٠. قاعدة: (الأصلُ أنَّه لا يُفصَلُ بين العَامِلِ فِي الحَالِ وَبَينَ الحَالِ بِأَجنَبِيٍّ)	٤٢
٣٨	٣١. قاعدة: (الحَالُ قد تَعمَلُ فيها حُرُوفُ الجرِّ إذا عَمِلَت في ذي الحَالِ)	٤٣
٣٩	٣٢. قاعدة: (عَامِلُ الحَالِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَحصُلُ مَعنَاهُ فِي أَزمِنَةٍ، وَكَانَتِ الحَالُ مُقَارِنَةً لِبَعضِ أَزمِنَةِ عَامِلِهَا، فَهِيَ جَدِيرَةٌ بِأَن تَكُونُ مُقَارِنَةً)	٤٤
٤٠	٣٣. قاعدة: (قد يَكُونُ العَامِلُ فِي الحَالِ مَا فِي حَرفِ الجَرِّ مِن شَوبِ الفِعلِ)	٤٥
٤١	المبحث الثالث: قواعد في الحال وصاحب الحال	٤٥
٤٢	٣٤. قاعدة: (الأصلُ أنَّه لا يُفصَلُ بَينَ الحَالِ وصَاحِبِها بِأجنبيٍّ)	٤٥
٤٣	٣٥. قاعدة: (إذا كان صاحبُ الحالِ مَحصُوراً وجبَ تَقديمُ الحَالِ عَلَيه)	٤٧
٤٤	٣٦. قاعدة: (لا بدَّ أن يَعودَ مِنَ الجُملةِ التي هي حالٌ، ضميرٌ على صاحبِ الحَالِ)	٤٩
٤٥	٣٧. قاعدة: (قد يَكُونُ الجَارُّ والمجرورُ في موضعِ الحَالِ محتملاً ضميراً مِن صَاحبِ الحالِ)	٥٠
٤٦	٣٨. قاعدة: (جُملَةُ الحَالِ، إِذَا كَانَت جُملَةً	٥٢

	اسمِيَّةً، فَإِمَّا أَن تَكُونَ مُنحَلَّةً إِلَى مُفرَدَينِ: أَحَدُهُمَا وَصفُ صَاحِبِ الحَالِ، فَهَذِهِ تَجَرُّدُهَا عَنِ الوَاوِ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ فَصِيحَ الكَلَامِ أَن يُجَاءَ بِالحَالِ مُفرَدَةً إِذ لَا دَاعِيَ لِلجُملَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ اسمِيَّةً فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى وَصفِ صَاحِبِ الحَالِ، وَفِيهَا ضَمِيرُ صَاحِبِ الحَالِ، فَخُلُوُّهَا عَنِ الوَاوِ حَسَنٌ)	
٤٧	المبحث الرابع: قواعد في واو الحال	٥٣
٤٨	٣٩. قاعدة: (قد تُحذَفُ وَاوُ الحالِ عِندَ أمنِ اللبسِ)	٥٣
٤٩	٤٠. قاعدة: (واوُ الحَالِ قَلَّ ما تَصحَبُ الأفعالَ)	٥٤
٥٠	٤١. قاعدة: (واوُ الحَالِ هي واوُ العَطفِ استُعِيرَت لِلوَصلِ)	٥٥
٥١	٤٢. قاعدة: (قَد تَدخَلُ واوُ الحَالِ على الجملةِ مِن الفعلِ والفاعلِ، والمعروفُ منها دخولُها على المُبتدأ والخبرِ)	٥٦
٥٢	٤٣. قاعدة: (الوَاوُ مَعَ (لَو) الوَصلِيَّةِ وَاوُ الحَالِ وَلَيسَ وَاوَ العَطفِ)	٥٨
٥٣	٤٤. قاعدة: (المُضَارِعَ الوَاقِعُ حَالاً لَا يَدخُلُ عَلَيهِ وَاوُ الحَالِ إِلَّا فِيمَا شَذَّ)	٥٩
٥٤	٤٥. قاعدة: (من مُسَوِّغَاتِ الِابتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ: وَاوُ الحَالِ)	٦١
٥٥	٤٦. قاعدة: (المُضَارِعُ المَنفِيُّ بِلَا لَا تَدخُلُ عَلَيهِ	٦٢

	وَاوُ الحَالِ وإن وَرَدَ ما يُوهم ذلك يُؤَوَّل)	
٥٦	٤٧. قاعدة: (واوُ الحالِ علامتُها أن يَصلُحَ موضِعها (إذ))	٦٣
٥٧	٤٨. قاعدة: (المضارعُ المثبتُ لا تباشِرُه واوُ الحال، فإن وَرَدَ ما ظاهرُه ذَلك يُؤَوَّلُ)	٦٤
٥٨	٤٩. قاعدة: (إِذَا دَخَلَ عَلَى أَدَاةِ الشَّرطِ وَاوُ الحَالِ لَم يُحتَج إِلَى جَوَابٍ)	٦٥
٥٩	٥٠. قاعدة: (وَاوُ الحَالِ الدَّاخِلَةُ عَلَى الجُملَةِ الِاسمِيَّةِ مُغنِيَةٌ عَن ضَمِيرِ صَاحِبِهَا)	٦٥
٦٠	المبحث الخامس: قواعد في النكرة والحال	٦٦
٦١	٥١. قاعدة: (الحالُ لا يكونُ مِن نكرةٍ في غَالبِ الأمرِ)	٦٦
٦٢	٥٢. قاعدة: (الصَّحِيحُ أَنَّ الحالَ تَأتِي مِنَ النَّكِرَةِ)	٦٧
٦٣	٥٣. قاعدة: (إن جئتَ بِالنَّكِرَةِ بَعدَ المَعرِفةِ نصبتَه عَلى الحَالِ)	٦٨
٦٤	٥٤. قاعدة: (إِذَا وُصِفَ النَّكرةُ تَخَصَّصَ فصَحَّ انتصابُ الحَالِ عَنه)	٦٨
٦٥	المبحث السادس: قواعد في المضاف والحال	٧٠
٦٦	٥٥. قاعدة: (الحالُ تجيءُ من المضافِ إليهِ قياساً في ثلاثةِ مواضعَ، أحدها: أن يكونَ المضافُ عاملاً عملَ الفعلِ، الثاني: أن يكون جزءاً، الثالث: أن يكونَ كالجزءِ)	٧٠

٦٧	٥٦. قاعدة: (قد تأتي الحَالُ مِنَ المُضَافِ إليه إذا كانَ المضافُ جزئَه)	٧١
٦٨	٥٧. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنَّ المضاف مصدرٌ)	٧٣
٦٩	٥٨. قاعدة: (إذا كان الحالُ من المضافِ إليه والمضاف مصدرٌ، فمِن شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقِعِ موقعَ الفعلِ أَن ينحلَّ لحرفٍ مصدريٍ)	٧٤
٧٠	٥٩. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنَّه فاعلٌ معنًى)	٧٥
٧١	٦٠. قاعدة: (قد تأتي الحالُ من المضافِ إليه لأنه مفعولٌ في المعنى)	٧٥
٧٢	المبحث السابع: قواعد في الحال والجملة	٧٦
٧٣	٦١. قاعدة: (الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ)	٧٦
٧٤	٦٢. قاعدة: (الحَالُ لا بُدَّ فيه مِن ذِكرٍ يَعُودُ إلى ذي الحَالِ مَتَى كانت جملةً)	٧٦
٧٥	٦٣. قاعدة: (جُمَلَةُ الحَالِ المُضَارِعَةِ المُفتَتَحَةِ بِحَرفِ نَفيٍ يَجُوزُ اقتِرَانُهَا بِالوَاو وَعَدَمه)	٧٨
٧٦	٦٤. قاعدة: (مَتَى دَارَ الأَمرُ بَينَ أَن يَكُونَ الحَالُ مُفرَداً أَو جُمَلَةً، كَانَ تَقدِيرُ المُفرَدِ أَجوَدَ)	٧٨
٧٧	٦٥. قاعدة: (الجُمَلَةُ الحَالِيَّةُ دَلَالَتُهَا عَلَى الهَيئَةِ أَقوَى مِن دَلَالَةِ الحَالِ المُفرَدَةِ)	٨٠
٧٨	٦٦. قاعدة: (اجتِمَاعُ الوَاوِ وَالضَّمِيرِ فِي الجُملَةِ	٨١

	الِاسمِيَّةِ الوَاقِعَةِ حَالاً أَكثَرُ مِنَ انفِرَادِ الضَّمِيرِ)	
٧٩	٦٧. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ المَنفِيَّةُ بِـ(لَم) المُشتَمِلَةِ عَلَى ضَمِيرِ ذِي الحَالِ، يَجُوزُ دُخُولُ الوَاوِ عَلَيهَا، وَعَدَمُ دُخُولِهَا)	٨٢
٨٠	٦٨. قاعدة: (الجُملَةُ الحَالِيَّةُ تَستَغنِي بِالضَّمِيرِ عَنِ الوَاوِ وَبِالوَاوِ عَنِ الضَّمِيرِ، فَإِذَا كَانَت فِي مَعنَى الصِّفَةِ لِصَاحِبِهَا اشتَمَلَت عَلَى ضَمِيرِهِ أَو ضَمِيرِ سَبَبِيِّهِ فَاستَغنَت عَنِ الوَاوِ، وَإِلَّا وَجَبَتِ الوَاوُ، إِذ لَا رَابِطَ حِينَئِذٍ غَيرُهَا)	٨٣
٨١	المبحث الثامن: قواعد في الحال المؤكدة	٨٤
٨٢	٦٩. قاعدة: (قَد تَكُونُ الحَالُ مُؤَكِّدَةً)	٨٤
٨٣	٧٠. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ هِيَ الآتِيَةُ عَلَى حَالٍ واحدة عكس المُبَيِّنَةِ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُنتَقِلَةً وَهِيَ لِتَأكِيدِ الفِعلِ)	٨٦
٨٤	٧١. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ تَقَعُ مع الأسماءِ في غيرِ الإشارةِ)	٨٨
٨٥	٧٢. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ لَا يَكُونُ العَامِلُ فِيهَا النَّصبَ شَيئاً مِنَ الجُملَةِ السَّابِقَةِ قَبلَهَا، وَإِنَّمَا يَنتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضمَرٍ)	٨٩
٨٦	٧٣. قاعدة: (الحَالُ المُؤَكِّدَةُ لِمَضمُونِ الجُملَةِ هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى مَعنًى مُلَازِمٍ لِلمُسنَدِ إِلَيهِ الحُكمُ، أَو شَبِيهٍ بِالمُلَازِمِ)	٨٩
٨٧	٧٤. قاعدة: (الأصلُ أنه لا يصحُّ أن تكونَ	٩٠

	الحالُ مُؤَكِّدَةً لِلجُملَةِ الفِعلِيَّةِ)	
٨٨	الخاتمة	٩١
٨٩	المصادر والمراجع	٩٣
٩٠	فهرس المحتويات	١٠٠